
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

النواب العرب في مجلس" المبعوثان " العثماني في إستانبول
(١٣٢٦ - ١٣٣٣ هـ / ١٩٠٨ - ١٩١٤ م)

د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس(*)

يسلط هذا البحث الضوء على النواب العرب في مجلس "المبعوثان"[١] العثماني في إستانبول خلال عهد الاتحاديين في الفترة (١٣٢٦ - ١٣٣٣ هـ / ١٩٠٨- ١٩١٤ م) ، أي منذ قيام حركة الاتحاد و الترقي حتى قيام الحرب العالمية الأولى . كما يوضح انتماء النواب العرب الاجتماعي و المهني و السياسي ، و دور النواب السياسي و موقفهم من أهم القضايا التي نوقشت في المجلس ، وهو دور- على أهميته- أهملته كثير من المصادر التي تناولت موضوع العرب و الترك أنذاك .

وتعد فترة حكم الاتحاديين وحدة تاريخية متكاملة.و كان ظهور مجلس المبعوثان في تلك الفترة يعد من أهم مميزاتها . فهو مجلس يجمع بين الصفتين الرسمية والشعبية ، الرسمية باعتباره إحدى سلطات الدولة العثمانية ،والشعبية باعتبار أن أعضاءه قد جاءوا من خلال الانتخابات .وفي عرضنا لهذا الموضوع سنتناول العناصر الآتية :

١- تطور الحياة البرلمانية في الدولة العثمانية .
٢- خريطة الدولة العثمانية الانتخابية .
٣- التباين في الحجم السكاني للدوائر الانتخابية .
٤- الانتماءات الاجتماعية والمهنية والسياسية للنواب .
٥- المعارضة العربية في مجلس المبعوثان .
٦- النواب العرب وأهم القضايا التي طرحت في المجلس .

ومن الجدير بالذكر ، أن عرض تفاصيل عهد الاتحاديين ليس الهدف من البحث ، فإن الذي يعنينا منها هو عرض الدور السياسي للنواب العرب في مجلس المبعوثان خلال تلك الفترة وموقفهم من أهم القضايا التي طرحت في المجلس في دوراته الثلاث (١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م) ، (١٣٣١ هـ / ١٩١٢ م)، (١٣٣٣هـ / ١٩١٤ م) من خلال معرفة خلفياتهم السياسية وانتماءاتهم .

أولاً : تطور الحياة البرلمانية في الدولة العثمانية :

ترجع التجربة البرلمانية في الدولة العثمانية إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي ، و تحديداً في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م (١٢٩٣ هـ) حيث أصدر السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩ م) المرسوم السلطاني الخاص بالقانون الأساس (الدستور) أو ما يعرف باسم "المشروطية الأولى " و الذي بمقتضاه تقرر أن تكون هناك هيئتين إحداهما هي هيئة مجلس الأعيان و الأخرى هي هيئة مجلس المبعوثان ، و يطلق عليهما معاً اسم " المجلس العمومي "[٢] ، ولا يجوز انعقاد إحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى[٣] .

وكان الدستور العثماني ينص على أن افتتاح المجلس العمومي يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائباً عنها ، أو بحضور وكلاء الدولة [٤] مع أعضاء

(*) كلية التربية - جامعة عين شمس .

الهيئتين معاً، ويتلى حينئذ نطق سلطاني في ما يلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل و التدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية و علاقاتها الخارجية (٥) . و لا يجوز أن يكون شخص واحد عضواً في كلتا الهيئتين المذكورتين في وقت واحد (٦) .

وكان السلطان عبد الحميد يعين رئيس مجلس الأعيان و أعضاءه رأساً من الأشخاص الذين قدموا خدمات حسنة مشهودة في الدولة ، و ألا يكون سن العضو دون أربعين عاماً، و كانت عضوية مجلس الأعيان مدى الحياة ، و كانت مهمة هذا المجلس تدقيق البحث في القوانين و لوائح الموازنة الصادرة عن مجلس "المبعوثان" ،وكان مجلس الأعيان يضم (٤٠) عضواً معيناً ، بحيث لا يتجاوز عددهم ثلث مجلس "المبعوثان" (٧) .

أما مجلس "المبعوثان"- وهو ما يعنينا - فكان يضم (٢٧٥) نائباً منتخباً يمثلون الدولة العثمانية ، على أساس أن نائباً واحداً ينوب عن كل خمسين ألف شخص من ذكور الدولة العثمانية ، و كان النائب يعد كنائب عن عموم العثمانيين ، و ليس عن الدائرة التي انتخبته فقط (٨) .

وكان الدستور العثماني يحتوي على مئة و تسع عشرة مادة تحدد حقوق تبعة الدولة العثمانية، و وكلاء الدولة ، و المأمورين ، ومجلس العموم ، و المحاكم ، و الديوان العالي ، و الأمور المالية.

غير أن العمل بهذا الدستور لم يستمر طويلاً ، فقد عطله السلطان عبد الحميد الثاني إلى أجل غير مسمى ، و كان هذا التعطيل في ١٣ فبراير عام ١٨٧٨م (١٢٩٥ هـ) ، و هذا يوضح أن الحياة البرلمانية في الدولة العثمانية في المشروطية الأولى لم تستمر سوى عام واحد و ثلاثة و خمسين يوماً فقط .

وخلال هذه الفترة القصيرة من عمر الحياة البرلمانية ، نشبت الحرب العثمانية – الروسية و التي استمرت من ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧م (١٢٩٤ هـ) إلى ٣١ يناير ١٨٧٨م (١٢٩٥ هـ) (٩)، أي أن هذه الحرب استمرت تسعة أشهر و سبعة أيام ، و كانت هذه الحرب نكبة من نكبات التاريخ العثماني ، فقد رافق خسارة العثمانيين لكثير من أراضيها في هذه الحرب ، مشكلة أخرى وهي هجرة مليون مسلم عثماني من بلغاريا إلى إستانبول (١٠) وهذه الهجرة جعلت المسلمين في البلقان أقلية ، وهذه المسألة هي أصل مشكلة الأقليات الإسلامية اليوم في بلغاريا وغيرها من دول البلقان .

وكان السلطان عبد الحميد يرى أن الحياة البرلمانية هي التي دفعت الأمة العثمانية إلى حرب هي في غير استعداد و لا حاجة إليها، و لهذا وصف الحياة البرلمانية في مذكراته أنها " لم تكن قد وصلت بعد إلى الحالة الضرورية من الرشد " (١١) .

فقد اجتمع المجلس العمومي في إستانبول في جلسة طارئة في ١٨ يناير ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ) وقام مدحت باشا الصدر الأعظم آنذاك بإلقاء خطبة حماسية شجع فيها أعضاء المجلس على دخول الحرب ضد روسيا ، كما أوعز إلى طلبة المدارس العليا بالقيام بمظاهرات تطالب بالحرب ، و بلغ الأمر أن جاءت هذه المظاهرات حتى القصر السلطاني و الطلبة ينادون بالحرب ، كما أوعز إلى الصحافة العثمانية بالمناداة بالحرب ، بهدف إجبار السلطان عبد الحميد على إعلانها (١٢) .

أمام هذا الموقف أجُبر السلطان عبد الحميد على قبول قرار المجلس و صدق على قرار الحرب،و ظلت الدولة العثمانية بمفردها تواجه الروس ، بعد أن تخلت الدول الغربية و على رأسها انجلترا عنها (١٣) .

وبعد انتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، قام السلطان عبد الحميد في ١٣ فبراير ١٨٧٨م (١٢٩٥ هـ) بتعطيل الحياة النيابية إلى أجل غير مسمى ، و استمر الحكم الفردي

للسلطان عبد الحميد منذ ذلك التاريخ حتى ٢٣ يوليو ١٩٠٨ م (١٣٢٦ هـ) ، عندما ثارت عليه "جمعية الاتحاد و الترقي" [١٤] ، و اضطر إلى إعلان الحكم النيابي و افتتح البرلمان " مجلس المبعوثان " للمرة الثانية في ١٧ ديسمبر ١٩٠٨م (١٣٢٦ هـ) ، أو ما يعرف باسم "المشروطية الثانية " و هو موضوع بحثنا .

ثانياً : خريطة الدولة العثمانية الانتخابية:

إن دراسة خريطة الدولة العثمانية الانتخابية ، كانت تعتمد على نظام الولايات (الإيآلات) الصادر في ٧ من جمادى الأولى ١٢٨١ هـ/ ٨ نوفمبر ١٨٦٤ م في عهد السلطان عبد العزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣ هـ / ١٨٦١ - ١٨٧٦ م) ، والذي كان بمثابة التنظيم للسياسة الجديدة في السيطرة على الولايات وتنظيم وتحسين الإدارة الحكومية فيها، وتأكيد سيطرة الدولة عليها [١٥] .

وقد كان نظام الولايات العثماني مقتبساً من النظم الإدارية الفرنسية القائمة على أسس جغرافية[١٦] ، مع تعديل طفيف حسب التوزيع السكاني .

ووفق هذا النظام قسمت ولايات الدولة العثمانية التي كان يترا وح عددها بين (٣٢) إلى (٤٠) ولاية [١٧] ، إلى وحدات إدارية أكبر بلغ مجموعها (٢٧) ولاية [١٨] . وتنقسم كل ولاية بدورها إلى وحدات أصغر تعرف بـ (السناجق) أو (المتصرفيات) ، وهذه السناجق تنقسم أيضاً إلى أقضية [١٩].

وكانت الولايات العربية التي كان لها تمثيل برلماني في مجلس" المبعوثان" مقصورة على الولايات التي تخضع خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية وليس خضوعاً اسمياً.

وفي هذا الإطار كانت ولايات مصر والسودان وتونس والجزائر غير ممثلات في مجلس المبعوثان عام١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م ، فقد كانت تونس والجزائر محتلتان من فرنسا ، كما احتلت مصر والسودان من انجلترا ، ولم تعد الدولة العثمانية تمارس أية سلطة في حكم هذه الولايات وإدارتها [٢٠] ، حتى أن ولاية طرابلس الغرب ، وولاية بنغازي اللتان كانتا لهما تمثيل برلماني عام ١٩٠٨م لم يصبح لهما تمثيل في برلمان١٣٣١هـ/ ١٩١٢م بسبب سقوط أجزاء كبيرة منهما في حوزة إيطاليا [٢١] في الحرب التي نشبت بينهما في أكتوبر ١٩١١م(١٣٢٩ هـ) ، حتى أن الحكومة العثمانية اضطرت في صلح" أوشي" [٢٢] أن تمنح الاستقلال لطرابلس الغرب وتبقي فيها نائبا للسلطان فقط ، وبذلك تكون إيطاليا قد استولت على طرابلس [٢٣] ، ولم يعد للدولة العثمانية فيهما أية نفوذ إلا اسميا فقط، و كانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الإنجليز ، و بين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلة بينها و بين سائر أقسام الممالك العثمانية لا تتم إلا بالطرق البحرية الطويلة والملتوية، و لم تكن الدولة العثمانية قد استطاعت أن تؤسس خطاً ملاحياً واحداً يضمن هذه المواصلة [٢٤] . و بالتالي كانت طرابلس الغرب خارج سيطرة الدولة العثمانية .

أما الولايات العربية التي كانت خاضعة خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية ، وكان لها تمثيل في مجلس " المبعوثان " عام ١٩٠٨ م فقد كانت مقصورة على بلاد الشام (سوريا - لبنان - فلسطين) ، والعراق (بغداد - البصرة - الموصل) ، و اليمن ، والحجاز ، وليبيا [٢٥] .

وكان النواب العرب يمثلون دوائرهم على حسب التوزيع السكاني للسناجق ، فقد كان النائب الواحد في المجلس يمثل خمسين ألف شخص من ذكور التبعة العثمانية [٢٦] .

وقد كانت بلاد الشام أكثر البلاد العربية التي لها تمثيل في مجلس" المبعوثان " في دورة عام ١٩٠٨م ، فقد مثلها تسعة عشر نائباً موزعين كالتالي : خمس نواب عن دمشق ، ونائبان عن كل من : بيروت وحلب و طرابلس الشام ، وثلاث نواب عن القدس ، ونائب واحد عن كل من اللاذقية وحوران ، و دير الزور ، وحماه ، والكرك [٢٧] .

أما العراق فقد مثلها في الدورة نفسها سبعة عشر نائباً موزعين كالتالي : ثلاث نواب عن سنجق بغداد مركز الولاية ، ونائبان عن الديوانية ، ونائب واحد عن كربلاء ، ونائبان عن البصرة، ونائبان عن المنتفق ، ونائبان عن الموصل ، ونائب واحد عن السليمانية ، ونائبان عن كركوك وأخيراً ، نائبان عن العمارة [٢٨] .

بينما اليمن فقد مثلها في مجلس "المبعوثان" عشرة نواب موزعين كالتالي [٢٩]: خمس نواب عن صنعاء ، وثلاث نواب عن عسير ، ونائبان عن الحديدة ، بينما الحجازكان يمثلها في مجلس المبعوثان ١٩٠٨م نائب واحد فقط هو " عبد القادر أفندي الهاشمي " مبعوث المدينة المنورة ، وأخيراً ليبيا فقد مثلها نائبان عن ولاية طرابلس الغرب ، ونائب واحد عن بنغازي [٣٠].

أما في الدورة الثانية لمجلس" المبعوثان" عام ١٩١٢م ، فقد بلغ عدد النواب العرب (٦٥) نائباً ، أي بزيادة خمسة عشر نائباً عربياً عن الانتخابات السابقة[*] ، ولعل ذلك راجع إلى أن الاتحاديين ظهروا على حقيقتهم السياسية خلال الدورة الأولى ، وظهرت النعرة العنصرية لديهم ، فنبذهم معظم الناس وعزفوا عن انتخاب مرشحيهم وصوتوا للمعارضين فنجحوا [٣١] ، و على الرغم من ذلك عرفت هذه الدورة باسم " العصا الغليظة " ، بمعنى أن الاتحاديين استعملوا كل الأساليب لينالوا الأغلبية فيها ، و لم يظهر في هذه الدورة التي امتدت من أبريل إلى أغسطس ١٩١٢ م ، أي تكتل عربي أو تكتل حزبي آخر في هذه الدورة ، أما الفترة من أغسطس ١٩١٢ م إلى مايو ١٩١٤ م ، لم يكن هناك برلمان في الدولة العثمانية ، أي منذ سقوط الوزارة الاتحادية بسبب الحرب البلقانية التي منعت إجراء الانتخابات .

وفي الدورة الثالثة لمجلس "المبعوثان "عام ١٣٣٣ هـ / ١٩١٤م ، ظل عدد النواب العرب كما هو [٣٢] ، و إن كانت هذه الدورة لم تستمر طويلاً هي الأخرى ، فقد امتدت من مايو إلى أغسطس ١٩١٤ م ، و كان المجلس خلال هذه الفترة مشغولاً بمناقشة الميزانية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ م .

ومن الجدير بالملاحظة أن الأمير عبد العزيز آل سعود طلب من الاتحاديين السماح له في انتخابات عام ١٣٣٣ هـ/ ١٩١٤ م بإجراء انتخابات في نجد وإرسال نوابه إلى مجلس " المبعوثان "، فلم يستجيبوا إلى طلبه و يبدو أنهم كانوا يخشون ازدياد عدد النواب العرب، ويزداد نفوذهم بالتالي[٣٣] ، كما يبدو أنهم كانوا يخشون من ازدياد مكانة الأمير عبد العزيز، وتوطيد نفوذه في نجد، مثل مكانة الشريف حسين في مكة، والإمام يحيى في اليمن على حساب النفوذ التركي .

ثالثاً: التباين في الحجم السكاني للدوائر الانتخابية :

شهدت الدوائر الانتخابية على مستوى الولايات و السناجق العربية نوعاً من التباين وهو ما يتصل بالحجم السكاني لهذه الدوائر .

فقد بلغ إجمالي عدد سكان الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية حسب آخر تعداد قامت به الحكومة العثمانية عام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠م حوالي عشرة ملايين نسمه [٣٤]، بينما قدر عدد السكان أكثر من ١٨ سنة بنحو ٥,٥ مليون نسمة، و تمثل هذه الفئات العمرية

التي تزيد على ١٨ سنة الفئة التي يفترض أن تشارك في العملية الانتخابيـــة[٣٥]، غيــر أن المسجلين في جداول الانتخاب بالفعل طبقاً لبيانات وزارة الداخلية العثمانيـــة لـــم يتجـــاوز ٣,٢٥٠,٠٠٠ ناخب (٣,٢٥٠مليون ناخب) [٣٦] ، أي أن نسبة القيد على مستوى الولايات العربية بلغت ٥٩,٠٩% من إجمالي الفئة العمرية التي يفتــرض أن تقيــد فـــي الجـــداول الانتخابية . و لعل هذا الرقم يظهر أن هناك أكثر من ٤٠% من الفئة العمرية التـــي كـــان يجب أن تشارك في العملية الانتخابية لم تشارك فيها .

يضاف إلى ذلك أن الذين دعوا للانتخاب في عام ١٣٢٦ هـــ / ١٩٠٨م كانوا حـــسب تعداد عام ١٣٠٨ هـــ/١٨٩٠م ، فلم يكن هناك إحصاء جديد حينذاك ، و يتبين من ذلك أن القائمين على الانتخابات لم يراعوا معدلات الزيادة السنوية منذ عـــام ١٨٩٠م حتـــى عـــام ١٩٠٨م . غير أن أحد الاقتصاديين العراقيين قام بحساب معدلات الزيادة فـــي الولايـــات العراقية في تلك الفترة ، و قد كانت كالتالي : ولاية الموصل الزيادة ١٣٩ألف نسمة بمعدل ٣ %، و ولاية بغداد الزيادة ٣٨٠ألف نسمة بمعدل ٣,٧% ، بينما ولاية البصرة الزيـــادة فيها ١٠٥ألف نسمة بمعدل ٠,٩% [٣٧] . وكل هذه الزيادات لم يكن لها حساب في جـــداول الانتخاب و لم تشارك في الانتخابات ، وهذا يوضح أن النائب المنتخب لم يختر من معظـــم أهل دائرته ، و لاشك في أن هذا يضعف العملية الانتخابية ، و لعل الذي يشفع لذلك أنهـــا كانت أول تجربة انتخابية بعد أكثر من ربع قرن من بدايتها في الدولة العثمانية [٣٨] .

وعلى الرغم من أن الإحصائيات في انتخابات عام ١٩٠٨م لم تعبر تعبيراً دقيقـــاً عـــن تعداد السكان ، نجد أن أهميتها تكمن في أنها بينت مدى تفاوت الكثافة السكانية بين الدوائر الانتخابية بعضها و بعض من خلال أعداد نواب كل دائرة انتخابية .

فقد بلغت أعلى كثافة سكانية في سنجقي دمشق و صنعاء حوالي ٢٥٠ ألف نسمة تقريباً في كل منهما،فقد مثل كل منهما خمس نواب في مجلس" المبعوثان" ، تلاهمـــا كـــل مـــن سناجق بغداد ، صنعاء، عسير، فقد بلغت الكثافة السكانية في كل منها حـــوالي ١٥٠ ألـــف نسمة تقريباً و مثل كل منها ثلاث نواب في مجلس "المبعوثان" ، و يمكن أن يضاف إلى هذه السناجق قضاء القدس ، فقد عدته الحكومة العثمانية قضاءً متميزاً لمكانته الدينيـــة ، وقـــد بلغت كثافته السكانية ١٥٠ألف نسمة و مثله ثلاث نواب في مجلس" المبعوثان" ، و جاء في المرتبة الثالثة سناجق حلب ، طرابلس الشام ، الديوانية، البصرة ، المنتفـــق ، الموصـــل ، كركوك ، العمارة ، الحديدة ،طرابلس الغرب ، فقد بلغت الكثافة السكانية في كل سنجق منها مئة ألف نسمة تقريباً و مثل كل منها نائبان في مجلس "المبعوثان" ، أما أقل كثافة سكانية فقد تمثلت في سناجق اللاذقية ، بيروت ، حوران ، دير الزور ، حماه ، الكـــرك ، كـــربلاء ، السليمانية ، بنغازي ، وقد بلغت الكثافة السكانية في كل منها حوالي ٥٠ ألف نسمة تقريبـــاً ومثل كل منها في مجلس "المبعوثان "نائب واحد فقط [٣٩] .

وعندما انعقد مجلس "المبعوثان" في ١٧ ديسمبر ١٩٠٨م كان عدد النواب العرب فيـــه خمسين مبعوثاً[*]على الرغم من تخصيص(٦٥)مقعداً للولايات العربية،وكان الاتحاديون[٤٠] هم الذين يحددون عدد نواب كل منطقة بحسب تقديرهم لعدد سكانها ، وعمـــل الاتحـــاديون على اختيار الـــ (١٥) مبعوثاً الآخرين من الأتراك وليس من العرب ، كمبعـــوثين عـــن دوائر عربية ، على أساس أن الدستور العثماني كان يقرر في مادتـــه (٧١) أن النائـــب لا يمثل سكان دائرة بعينها و إنما مجموع الأمة العثمانية [٤١] . بمعنى أن قـــانون الانتخابـــات العثماني ما كان يحصر حق النيابة بسكني المناطق الانتخابية و أهاليها بل كان يـــسمح لأي شخص مستكملاً لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء[٤٢] .

وكان من أبرز النواب الأتراك الذين اختيروا كنواب عن دوائر عربية ، " حمزة بـك " قائمقام القرنة السابق، وهو تركي من الاتحاديين مبعوثاً عن لواء المنتفـق العراقـي عـام ١٩٠٨م (٤٣) ، و" جامي بك " مبعوث طرابلس الغـرب ١٩٠٨م ، و" فـؤاد خلوصـي " مبعوثاً عن طرابلس الشام(٤٤)، و " سليمان فيضي " مبعوثاً عن البصرة عام ١٩١٤ م(٤٥) ، وكلهم أتراك من الاتحاديين ، و هناك أمثلة كثيرة في انتخاب نواب ترك في مناطق عربية أخرى (*) .

وكان النواب العرب في مجلس" المبعوثان" يشكلون أقل من خُمس عدد المجلـس البـالغ عدده (٢٧٥) مبعوثاً (٤٦) ، و على الرغم من ذلك فقد كانوا يشكلون ثاني أكبر قومية بعـد الأتراك .

فقد بلغ عدد المبعوثين الأتراك في المجلس ١٣٧ مبعوثاً ، بينما بقية العناصر الأخـرى كما يأتي : العرب ٥٠ مبعوثاً ، الألبان ٢٥ مبعوثاً ، ٢٣ لليونان(رومي) ، ١٢للأرمـن ، ٤ للبلغار ، ٥ لليهود(الإسرائيليين) ، ٣ للصرب، واحد روماني (٤٧) .

وواضح من الأعداد السابق ذكرها أن أعداد المبعوثين العرب جعلتهم يحتلون المرتبـة الثانية بعد العنصر التركي ، ولذا حصلوا على إحدى نيابتي رئاسة مجلـس" المبعوثـان "، و كان " سليمان البستاني " مبعوث بيروت أول نائب عربي يتولى نيابـة رئاسـة مجلـس المبعوثان في دورته الأولى بعد إعادة افتتاحه عام ١٩٠٨ م (٤٨) . بينما رئاسـة المجلـس كانت للأتراك ، فقد رأس المجلس في دورته الأولى عام ١٩٠٨ م التركي "أحمد رضا"(٤٩) ، و في الدورة الثانية عام ١٩١٢ م اختير النائب العربي "روحي بك الخالدي " مبعوث القدس لكي يكون نائباً في رئاسة المجلس ، بينما رأس المجلس في هذه الدورة النائـب الألبـاني "كمال بك " بعد أن التفت حوله نواب العناصر غير التركية و المعارضـون مـن نـواب الترك (٥٠) .

أما في انتخابات الدورة الثالثة التي أعلنت نتائجها في ٤ سبتمبر ١٩١٤ م ، فقـد رأس المجلس فيها النائب التركي " خليل بك " ، و أعيد اختيار النائب العربي روحي بك الخالدي لنيابة المجلس . وهذا يوضح أن النواب العرب كان لهم مكانة بارزة ووضعية متميزة بحكم أعدادهم الكثيرة بعد النواب الأتراك مباشرة .

رابعاً : الانتماءات الاجتماعية و المهنية و السياسية للنواب :

كانت هناك انتماءات متعددة للنواب العرب في مجلس "المبعوثان "، منها من ينتمون إلى طبقة ملاك الأراضي ، و طبقة كبار التجار ، كطبقتين اجتماعيتين متميزتين ، بالإضافة إلى أن بعض النواب كانوا ينتمون إلى بعض الفئات المهنية كالعلماء و الموظفين و الصحفيين و الأدباء و الشعراء ، ويضاف إلى ذلك أن كثير من النواب العرب كان لهـم انتمـاءات حزبية ، ينتمون إلى حزب الاتحاد والترقي ، وبعض الأحزاب الأخرى ، والبعض الآخـر مستقل ، و سيتضح ذلك مما يأتي :

أ- الانتماء الاجتماعي :

١ – طبقة كبار ملاك الأراضي :

كان معظم النواب العرب الذين يمثلون الولايات العربية في مجلس "المبعوثان" ينتمـون اجتماعياً إلى طبقة الأعيان من ملاك الأراضي ، ومن أبرز هؤلاء النواب ، النائب العراقي " السيد طالب الرفاعي النقيب" مبعوث البصرة في ثلاث دورات برلمانية متتالية ، و هو يعد من أهم الشخصيات في تاريخ العراق الحديث ، ولد في البصرة و نشأ و تعلم فيها ، و هـو ابن السيد رجب نقيب البصرة المتوفي عام ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م ، و كانت أسرة النقيـب

تمتلك أراضي زراعية كبيرة في مناطق مختلفة من العراق [٥١] ، فضلاً عن حصولهم على هبات أو منح من السلطان في شكل أراضي زراعية ، و تقلد مناصب عديدة منها نقابة الأشراف في البصرة ، كما شغل أيضاً منصب مدير إدارة الأملاك السلطانية في البصرة عام ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦م ، و رفض أن يأخذ راتباً على هذا العمل قائلاً : " إن شرف خدمة سيده السلطان منحة كافية " [٥٢] .

وكان آخر منصب تولاه متصرفية الأحساء عام ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م ، كما عين عضواً في مجلس شورى الدولة في إستانبول ، و بحكم مكانته المتميزة كان يقوم بدور الوساطة السياسية بين سعدون باشا زعيم المنتفق و بين الدولة العثمانية في الحصول على عفو من السلطان عبد الحميد عن سعدون باشا عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤م [٥٣] ، كما قام بالدور نفسه أيضا في تحسين العلاقات بين الشيخ مبارك شيخ الكويت و حكومة الاتحاديين [٥٤].

كما كان هناك أسر عراقية أخرى من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ولهم ممثلون في مجلس" المبعوثان" ، منها أسرة السعدون ، و هي تعد من أغنى الأسر في البصرة ، وقد اشتهرت بالمكانة الاجتماعية ، ومن أبرز من مثلها في مجلس "المبعوثان" شخصيتان هما عبد المحسن السعدون و عبد الكريم السعدون ، الأول كان مبعوثاً في مجلس "المبعوثان" مرتين الأولى عام ١٩٠٨م عن العمارة ، و الثانية عام ١٩١٤م عن المنتفق ، أما عبد الكريم السعدون فقد كان مبعوثاً عن العمارة عام ١٩١٤م [٥٥] .

و أسرة السعدون زعماء المنتفق لعبوا دوراً سياسياً في البصرة [٥٦] ، فقد تولى زعماؤها كثير من المناصب الرفيعة سواء في العراق أو في إستانبول ، فقد سبق أن عين ناصر باشا السعدون في منصب والي البصرة في الفترة من (١٢٩٢ هـ - ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٥م - ١٨٧٧م) ، وهو الوالي العراقي الوحيد الذي تولى هذا المنصب بينما بقية الولاة كانوا من الأتراك [٥٧] ، كما عين منصور باشا السعدون أحد أبرز مشايخ المنتفق عضواً في مجلس الشورى في إستانبول عام ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠م [٥٨] وهذا يوضح المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها أسرة السعدون في البصرة سواء من حيث المكانة الاجتماعية أو السياسية .

و كان هناك غير هؤلاء النواب و هذه الأسر كثير ، و من اللافت للنظر أن كثير من كبار ملاك الأراضي كانوا أيضاً من كبار موظفي الدولة ، و هذا ما سنتناوله فيما بعد .

٢ - طبقة كبار التجار :

ومن أبرز من مثلوا النواب العرب في مجلس "المبعوثان" من طبقة كبار التجار النائب " أحمد شريف " مبعوث اليمن ، وهو من أبرز تجار الرقيق ، و هو سليل أسرة الأمراء الخواجيين(*) الذين أسسوا مدينة صبيا ، و الذين انتهى على أيديهم حكم أمراء "آل خيرات ". و قد برزت شخصية أحمد شريف هذا ، و اتصل بالأتراك العثمانيين في اليمن حتى اختير ليمثل صبيا في مجلس "المبعوثان" العثماني ، فكان أحد ثلاثة أشخاص اختيروا ليمثلوا المخلاف السليماني(**) في إستانبول[٥٩] ، وقد مكث أحمد شريف مع زميليه [٦٠] في إستانبول حتى انفض المجلس وألغي ، فعاد إلى صبيا [٦١] .

و قد اشتغل أحمد شريف بالأعمال التجارية ، و عقد صفقات تجارية مع أشهر بيوت التجارة في مصوع و عدن و الحديدة ، و مهد له الحصول على تلك الصفقات مركزه كعضو في مجلس "المبعوثان"[٦٢] .

لم يكن أحمد شريف صاحب فكرة اجتماعية أو مبدأ سياسي أو دعوة دينية ، و لكن تصرفاته الجريئة و معارضته للأدريسي كانت مستمدة من شجاعته قبل كل شيء ، و استعانته بحاشية يملي عليها إرادته القوية بما يريده ، ثم مكانته عند الأتراك ، ثم عشيرته المعروفة المكانة في صبيا [٦٣].

ب – الانتماء المهني :

كما كانت هناك فئات مهنية متعددة ابتعثت كنواب في مجلس "المبعوثان "، منها كبار الموظفين ، وهم ممن تولوا مناصب الإدارة العليا في الولايات العربية ، ومنهم رجال دين: مسلمون ومسيحيون و يهود ، و كذلك فئة المثقفين كان منهم نواب في هذا المجلس .

١– فئة كبار الموظفين :

كان من أبرز كبار الموظفين العرب الذين اختيروا كنواب في مجلس "المبعوثان" ، العراقي " ساسون أفندي حسقيل " مدير الشئون الأجنبية في ولاية بغداد ، و الذي قضى في منصبه حوالي عشرين عاماً في الفترة من (١٣٠٢ هـ – ١٣٢٢ هـ / ١٨٨٤م – ١٩٠٤م) (٦٤) . ولد ساسون حسقيل في بغداد عام ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م ، و تلقى دروسه الأبتدائية في بغداد ، و الثانوية في لندن ، و العالية في فينا حيث حصل على شهادة المحاماه من الدرجة الأولى من وزارة العدل في إستانبول ، و عمل في أول نشأته مترجماً لولاية بغداد ، و تولى رئاسة مديرية الشئون الأجنبية ، و كان يجيد ثماني لغات هي : العربية والألمانية و الإنجليزية و الفرنسية و التركية و العبرانية و اليونانية و اللاتينية إجادة تامة(٦٥)، ولعل ذلك ما جعله يشغل هذا المنصب فترة طويلة .

ومن الجدير بالذكر أن مدير الشئون الأجنبية كان في مقدمة موظفي الولاية ، فقد كان يشترك في مراسيم استقبال كبار الضيوف الأجانب الذين يفيدون على الولاية(٦٦) .

وكانت الحكومة العثمانية في حاجة إلى استخدامهم في تلك الوظائف لامتيازهم بالقدرة على معرفة اللغات و احتكاكهم الدائم بالأجانب ، بالإضافة إلى خبرتهم في مجال المال و التجارة .

وعندما أعلن دستور عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨م انتخب " ساسون أفندي حسقيل " لمجلس "المبعوثان" و تجدد انتخابه في دورات المجلس جميعها مبعوثاً عن ولاية بغداد ، وكان " ساسون أفندي حسقيل " قد تقلب في مناصب الحكومة قبل الدستور ، حيث كان مستشاراً لوزارة التجارة في الحكومة العثمانية (٦٧) .

و لم يسبق ليهودي أن حاز المنزلة التي حازها ساسون حسقيل في قلوب العراقيين ، كما لم يسبق لشاعر مسلم أن رثى يهودياً مثل ما رثى به معروف الرصافي ساسون حسقيل عند وفاته بباريس عام ١٩٣٢ م (*).

وهناك أسماء أخرى من النواب العرب في مجلس "المبعوثان" ، كانوا من كبار الموظفين في ولاياتهم ولعبوا دوراً رئيساً في الحياة الوظيفية منها أحمد شراعي (رئيس بلدية الحديدة) و اختير مبعوثاً عن الحديدة في مجلس "المبعوثان "عام ١٩٠٨م(٦٨) ، وكذلك صالح باشا آل النفطجي (متصرف الحلة) و الذي اختير مبعوثاً عن كركوك في مجلس "المبعوثان" عام ١٩٠٨م ، وهو من أسرة ثرية في كركوك تعمل في أعمال النفط ؛ و لهذا نسب إليه لقب النفطجي(٦٩) ، و يضاف إلى هؤلاء النواب النائب أحمد نديم (رئيس محكمة الجزاء) مبعوثاً عن البصرة في المجلس عام ١٩١٢م ، وكذلك فؤاد أفندي الدفتري (مدير شئون الأموال) مبعوثاً عن بغداد في دورة عام ١٩١٢م(٧٠).

وهكذا نرى أن كثير من النواب العرب في مجلس "المبعوثان" في دوراته الثلاث (١٩٠٨–١٩١٢–١٩١٤م) كانوا يشغلون مناصب وظيفية عليا في دوائرهم سواء أكانوا رجال قضاء أو متصرفين أو رؤساء بلديات ، وهم في الوقت نفسه كانوا يمتلكون الأطيان الواسعة و يسعون إلى تنميتها ، ولذا أيدوا العهد الدستوري الجديد .

٢ - فئة العلماء و المثقفين :

و كانت تضم كلاً من علماء الدين و الأدباء و الشعراء و الصحفيين . أما عن العلماء فمنهم الحاج علي علاء الدين الآلوسي مبعوث بغداد عام ١٩٠٨م ، وكان يشغل عضوية المجلس الإداري لولاية بغداد ، و كان يستمد مكانته من انتمائه للأشراف ، حيث كان يتم توارث الشهرة و النفوذ العائلي [٧١] .

و منهم السيد محي الدين عبد القادر الكيلاني ، مبعوث بغداد في دورة عام ١٩١٢م ، فهو ابن نقيب أشراف بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني [٧٢] ، وهو من أسرة الكيلاني ، و هي من أغنى الأسر البغدادية و أقواها . و الشيء نفسه ينطبق على السيد طالب النقيب الذي سبق الحديث عنه، فهو مفتي المسلمين في البصرة و ممثلها في مجلس المبعوثان في جميع دوراته البرلمانية .

وقد انضم إلى هذه الفئة في مجلس المبعوثان في دورته الثالثة عام ١٩١٤م النائب العربي الأمير عبد الله بن الحسين ، الابن الثاني لشريف مكة ، مبعوثاً عن مكة ، وكان شخصاً بارزاً في الدوائر السياسية ، بحكم إقامته الطويلة في إستانبول ، فقد ولد في استانبول عام ١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤م – في أثناء احتجاز الشريف حسين هناك – وكان الأمير عبد الله يجيد اللغة التركية [٧٣] .

وقد استفاد عبد الله من جميع الفرص التي سنحت له بصفته ابن الشريف و ساعده الأيمن[٧٤] وبذل ما في وسعه ليستفيد من مبعوثيته في المجلس في دعم مركز والده في الحجاز لدى الباب العالي ، و لهذا ارتاب فيه الاتحاديون في أنه هو الذي يحرض والده على التصلب في مواقفه ، فحاولوا أن يستميلوه بالهبات ، و عرض المناصب الرفيعة عليه [٧٥] .

وهكذا نرى أن علماء السنة استمدوا نفوذهم من انتمائهم لأسر الأشراف ، حيث كان يتم توارث الشهرة والنفوذ العائلي ، إما بالثراء المادي أو بالانتساب إلى أحد الأولياء أو من الموقع الديني و تزعم الطرق الدينية ، و لعل هذا ما منح الزعامة الدينية المزيد من النفوذ من خلال إشرافها المباشر على الأوقاف و التعليم الديني .

وقد كان علماء السنة و نقباء الأشراف ينالون احترام الدولة العثمانية – السنية المذهب– و الدليل على ذلك أن نقيب الأشراف فيها كان مقدماً على سائر رجال الدولة حتى الصدر الأعظم وشيخ الإسلام[٧٦] لدرجة أن شيخ الإسلام في إستانبول كان يُقبل يد نقيب بغداد [٧٧] .

و بالنسبة للمثقفين فقد تواجدوا في المجلس في كل دوراته ، و منهم شفيق بك المؤيد العظم (مدير إدارة و تحرير صحيفة الإخاء العربي العثماني) مبعوث دمشق [٧٨] والأمير الدرزي أمين رسلان (صاحب جريدة كشف النقاب) مبعوث اللاذقية عام ١٩٠٨م [٧٩] ، وسعيد بك الحسيني ، مبعوث القدس [٨٠] ، و رضا بك الصلح ، مبعوث بيروت [٨١] ، وداوود يوسفاني مبعوث الموصل في دورتي ١٩٠٨م و١٩١٤م ، وعبد الله الزهير (صاحب جريدة الدستور) مبعوثاً عن البصرة في دورة عام ١٩١٢م ، وكذلك نوري بك البغدادي (رئيس تحرير القسم العربي في جريدة الزهور البغدادية) في دورة عام ١٩١٢م، و الأديب جميل صدقي الزهاوي (رئيس تحرير القسم العربي لجريدة الزوراء) مبعوثاً عن المنتفق في دورة عام ١٩١٢م و مبعوثاً عن بغداد عام ١٩١٤م [٨٢] ، و الشاعر العراقي معروف الرصافي (رئيس تحرير القسم العربي بجريدة بغداد) مبعوثاً عن المنتفق في دورتي المجلس عامي ١٩١٢و١٩١٤م [٨٣].

و كان من أبرز النواب المثقفين العرب ، الأديب سليمان أفندي البستاني مبعوث بيروت في دورة المجلس الأولى عام ١٩٠٨م وهو مسيحي من جبل لبنان ، و هو مترجم إلياذة

هوميروس إلى اللغة العربية ، ومتمم دائرة معارف [٨٤] بطرس البستاني [٨٥] . و مؤلف كتاب : عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور و بعده ، المنشور في القاهرة عام ١٩٠٨م ، وهو يعد أول نائب عربي في مجلس المبعوثان يتولى نيابة المجلس ، فقد كان العرب يشكلون ثاني أكبر مجموعة قومية في المجلس و لذا كان لهم إحدى نيابتي الرئاسة [٨٦] و نظراً لدوره وجهده البارز في المجلس اختير فيما بعد وزيراً للزراعة و التجارة ، وحل محله في نيابة الرئاسة لمجلس "المبعوثان" النائب العربي " روحي الخالدي" مبعوث القدس [٨٧] .

ومن الأدباء و الصحفيين العرب الذين لعبوا دوراً رئيساً في الحياة السياسية في مجلس "المبعوثان" ، الأديب و الصحفي العراقي " جميل صدقي الزهاوي " الذي اختير مرتين لعضوية المجلس ، و الزهاوي ولد في بغداد عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م ، درس العلوم العقلية و النقلية ، و أخذ يتدرب على نظم الشعر و ظهر ميله إلى الفلسفة ، و في عام ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٥م و عمره اثنان و عشرون عاماً عين مدرساً في المدرسة السليمانية الدينية في بغداد وبعدها بعامين أصبح عضواً في معارف ولاية بغداد ، ثم عين مديراً لمطبعة ولاية بغداد في عام ١٣٠٨ هـ/ ١٨٩٠م ، ثم رئيساً لتحرير القسم العربي لجريدة الزوراء ، وفي عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م سافر إلى إستانبول بقصد التعرف على كبار أدبائها ، ثم تركها في العام التالي متوجها إلى اليمن للوعظ و الإرشاد ، و عندما قامت حركة الاتحاد و الترقي عام ١٩٠٨م عاد إلى إستانبول و عين أستاذاً للفلسفة الإسلامية [٨٨] ، كما اسهم في تحرير جريدة صدى الإسلام التي صدرت في العراق في العهد الدستوري ١٩٠٨-١٩١٤م [٨٩] ، كما حرر في كثير من الصحف مثل جريدة الرقيب التي كانت تصدر في العراق في العهد الدستوري ، وهي من صحف حزب الحرية و الائتلاف ، كما حرر في مجلة لسان العرب التي كانت تصدر في إستانبول [٩٠] ، كما أن الزهاوي له كثير من الكتب العلمية و الفلسفية و الدراسات والبحوث [٩١] ، وفي عام ١٩١٢م اختير عن لواء المنتفق نائباً في مجلس" المبعوثان" ، كما اختير في دورة المجلس الأخيرة عام ١٩١٤م مبعوثاً عن ولاية بغداد[٩٢] .

أما الشاعر" معروف الرصافي " الذي اختير مبعوثاً عن المنتفق في دورتي المجلس عامي ١٩١٢، ١٩١٤م ، فاسمه الأصلي معروف أفندي عبد الغني البغدادي، و أطلق عليه لقب الرصافي نسبة إلى أستاذه[٩٣] .

ويعد الرصافي من أشهر أدباء و شعراء و صحفي العراق ، و لذلك استقبلت الصحف قصائده بأسمى آيات الثناء ، فقد انفردت مجلة المقتبس بنشر أمهات قصائده التي كانت سبباً في ذيوع شهرته [٩٤] .

كما عمل بالتدريس لمدة ثلاث سنوات من (١٣٢٤ – ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٦ – ١٩٠٩م) في المدرسة الإعدادية ببغداد، وكان من تلاميذه فيها حكمت سليمان وكامل الجادرجي و إبراهيم عاكف الآلوسي [٩٥] وهم من أبرز سياسي العراق الحديث .

كما عمل الرصافي بالصحافة و تولى رئاسة تحرير القسم العربي بجريدة بغداد التي تأسست في أغسطس ١٩٠٨م ، و كانت من أوسع الصحف انتشارا حتى تركها الرصافي في العام التالي ، كما عمل الرصافي محرراً أول في جريدة "سبيل الرشاد" التي كانت تصدر في إستانبول عام ١٩٠٩م ، وكان يأخذ راتباً شهرياً فيها ٢٠٠٠ قرش صاغ [٩٦] ، كما حرر في مجلة "لسان العرب" التي كانت تصدر في إستانبول في العهد الدستوري أيضاً [٩٧] .

وبعد قيام حركة الاتحاد و الترقي استدعي الرصافي إلى إستانبول من قبل أحمد جودة صاحب جريدة (إقدام) التركية ، لكي يكون الرصافي محرراً في صحيفة إقدام التي عزم

أحمد جودة على إصدارها باللغة العربية ، و كان الرصافي صديقاً لـ" طلعت باشا " وزير الداخلية في حكومة الاتحاديين و الذي رشحه للدورة الثانية لمجلس المبعوثان عام ١٩١٢م [٩٨] وعندما انتهت مدة الدورة الثانية لمجلس المبعوثان و الحرب العالمية يومئذ قائمة لم تر الحكومة ضرورة لإجراء انتخابات جديدة لذا قررت تجديد عضوية أعضائه ثانية [٩٩] .

جـ - الانتماء السياسي :

قوبل قيام حركة الاتحاد و الترقي بإعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨م بتأييد تام في جميع أنحاء الممالك العثمانية ، و اشترك جميع المواطنين على اختلاف أديانهم و مذاهبهم و أوضاعهم الاجتماعية بتأييد العهد الجديد [١٠٠] .

كما قوبل إعلان الدستور في معظم الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بموجة كبيرة من التأييد [١٠١] كما قوبل أيضاً من البعض بالشك و الريبة من التغيرات المفاجئة التي حدثت .

ويمكن أن نقسم المجتمع العربي إلى فئات لنعرف موقف كل فئة على حدة من الدستور الجديد .

الفئة الأولى و تشمل غالبية طبقة كبار ملاك الأراضي (الأعيان) في الولايات العربية، و هؤلاء كانوا بحكم مصالحهم الطبقية كانوا يميلون إلى المحافظة الشديدة و لذلك لم يؤيدوا العهد الجديد في البداية [١٠٢] . وكان ينتمي إلى هذه الطبقة كثير من العلماء و المثقفين و المهنيين .

ومع افتتاح فروع لجمعية الاتحاد و الترقي في مختلف الدوائر العربية و بخاصة في المدن الرئيسة ، و إرسال مندوبين إلى مختلف الولايات لفتح فروع للجمعية و شجعت هذه الفروع على فتح المدارس و النوادي و إلغاء القيود و الرقابة على الصحافة و النشر [١٠٣] .

ولهذا استقبل مندوبي الاتحاديين بمظاهر الإكبار في الدوائر العربية ، و بدأ المثقفون والشخصيات البارزة و كبار الملاك في الانضمام إلى فروع جمعية الاتحاد و الترقي.

وكان السيد طالب النقيب على رأس المنضمين إلى جمعية الاتحاد و الترقي عام ١٩٠٨م فرع البصرة [١٠٤] ، على الرغم من أنه من رجال العهد الحميدي ، ولعل التحول الذي حدث في شخصيته أنه كان يدرك بدهائه السياسي أنه بقيام العهد الجديد لم تبق له صفة رسمية في إستانبول، و لذلك بادر بتأييد العهد الجديد للوصول إلى مركز جديد فيه [١٠٥] ، وخاصة أن طالب النقيب كان يمني نفسه بإمارة عربية تشمل البصرة و ما جاورها على غرار إمارة الشيخ خز عل في "عر بستان " ، أو شيخ الكويت[١٠٦] .

و لتوطيد علاقته بالعهد الجديد ، اشترى بماله الخاص مركباً بخارياً و أهداه إلى حكومة الاتحاديين كي تستخدمه في المحافظة على شط العرب ، كما تطوع لتحسين العلاقات بين شيخ الكويت و حكومة الاتحاديين [١٠٧] ، غير أن رأيه في الاتحاديين سيتغير فيما بعد كما سنعرف .

الفئة الثانية وهي فئة المثقفين ، و كانوا قلة و تشمل خريجي المدارس الرشدية ، و المعلمين و الموظفين المدنيين ، كل هؤلاء تأثروا بالإدارة و الأفكار الغربية الحديثة، و انتسب بعضهم لجمعية الاتحاد و الترقي [١٠٨] .

ومن المثقفين الذين أيدوا جمعية الاتحاد و الترقي و انتموا إليها جميل صدقي الزهاوي و معروف عبد الغني الرصافي [١٠٩] وسليمان أفندي البستاني [١١٠] و توفيق الخالدي مبعوث بغداد، وغيرهم، و الأخير كان من صنائع الاتحاديين فقد كانت خطبه مدحاً للاتحاديين ،

و مما قاله : " إن الأمة الآن برفاه و سعادة بفضل عناية الحكومة الحاضرة " (١١١) ، بل إن معظم النواب العرب الذين انتخبوا نواباً في مجلس "المبعوثان" انضموا إلى جمعية الاتحاد و الترقي على أساس أنها الحزب السياسي الوحيد في الدولة العثمانية آنذاك، وهذا يوضح الانتماء الحزبي لهؤلاء النواب .

و لاشك أن إقبال هذه الفئة من النواب الأغنياء على الانتماء إلى جمعية الاتحاد و الترقي راجع إلى أن هذه الفئة عادة تحاول المحافظة على مصالحها و أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، و لهذا فهي متقلبة الانتماء السياسي و تؤيد أي نظام حكم جديد .

وعلى الجانب الآخر كان هناك مجموعة أخرى من النواب العرب المعارضين لجمعية الاتحاد و الترقي ، ويأتي على رأس هؤلاء النواب السوريين الذين شكلوا مجموعة نيابية معارضة للاتحاديين منذ البداية مثل شفيق المؤيد العظم و رشدي الشمعة نائبا دمشق ، و عبد الحميد الزهراوي نائب حماه الذي كان من مناصري الاتحاديين،ثم انقلب عليهم (١١٢).

وكان للنواب السوريين دور كبير في تأليف الحزب الحر المعتدل الذي شكله نواب العرب المعارضين(١١٣) .

خامساً : المعارضة العربية في مجلس " المبعوثان " :

كان النواب العرب في مستهل الحياة النيابية يشعرون بالضيق و الحرج وظهروا بمظهر الضعفاء عديمي الكفاءة ، ولوحظ أن نشاطهم كان ضئيلاً إبان الفترة البرلمانية الأولى التي انتهت في يناير ١٩١٢م (١١٤).

فلم يشعر كثير من نواب العراق مثلاً بالمسئولية الكبيرة نحو بلدهم بل سعوا لتحقيق أهداف خاصة بهم و أيدوا وزارة الاتحاديين لكي ينالوا منها الوظائف التي تحقق لهم راتباً أكبر (١١٥) حتى وصفهم الرصافي منتقدا بقوله (١١٦) :

يا أهل بغداد متى ينجلي	هذا العمى عنكم و هذا الفتور
قد أعلن الدستور لكنكم	لم تظفروا منه و لا بالقشور
يقول من شاهد مبعوثكم ..	سبحان من يبعث من في القبور

وفشل النواب في تحقيق أي مكسب لبلدهم ، فلاهم استطاعوا أن يحملوا الدولة على تحسين نوعية الموظفين في العراق و إبقاء الصالح منهم و عزل الفاسد ، ولاهم استطاعوا إقناع الدولة بإصلاح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، بل فشلوا في إقناع مجلس "المبعوثان" على تبني اقتراحهم بتعيين الموظفين من العارفين باللغة العربية (١١٧).

و ربما هذه الفئة من النواب جاءت إلى المجلس للمحافظة على مصالح أسرها الاجتماعية والاقتصادية – كما سبق أن ذكرنا – و محاولتهم عدم الاصطدام بالاتحاديين بل انضموا إلى جمعيتهم .

و ربما يعزى هذا الفشل لعدة أسباب ، إما لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية و بكيفية اقتناص المناسبات للفوز بمطالب مواطنيهم الذين انتخبوهم ، و إما لجهل أكثرهم بقوانين و أنظمة المجالس النيابية و بالإجراءات البرلمانية (١١٨) .

فقد دخل كثير منهم البرلمان لأول مرة و لم يتمرسوا على الحياة البرلمانية . إما لجهل معظمهم باللغة التركية لغة التداول في المجلس (١١٩) ، و إما لتهيب بعضهم للكلام في مواجهة حدة بعض النواب الاتحاديين الذين عملوا على إسكاتهم بكل السبل (١٢٠) . وربما أن معظم النواب العرب افتقدوا برنامجاً سياسياً يسيرون على هداه ، أو ربما عدم وجود مواضيع تربط بين ذلك الشتات المسمى بنواب العرب (١٢١) .

ولعل الحقيقة الكبرى هي أنهم شتات لا يربط بينهم رابط اجتماعي أو ثقافي ، بل إن جمعهم ذاك لم يكن كله عربياً كما سبق أن ذكرنا ، فقد كان بينهم خمسة عشر نائباً تركياً ممثلين لدوائر و مناطق عربية ، خاصة في دورة المجلس الأولى عام ١٩٠٨ م .

غير أن النواب العرب بعد فترة من الزمن ، استطاعوا أن يأتلفوا مع الوضع الجديد ، و تمرس بعضهم أو جلهم بمعرفة اللغة التركية ، و شعر البعض الآخر بخطورة مهمتهم ، فصاروا يبحثون عن الفئات التي تتقارب برامجها مع أمانيهم و أفكارهم السياسية ، و تشكيل الأحزاب السياسية المستقلة عن حزب الاتحاد و الترقي السائد في المجلس .

وكان بعض النواب السوريين وراء تكوين مجموعة نيابية عربية معارضة لجمعية الاتحاد والترقي مثل شفيق بك المؤيد العظم و رشدي بك الشمعة نائبا دمشق، و عبد الحميد الزهراوي نائب حماه ، ونافع باشا الجابري نائب حلب ، و يوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس ، وخليل أفندي غانم نائب بيروت [١٢٢] .

فقد كان هؤلاء النواب السوريين هم الأبرز في قيادة النواب العرب للمعارضة على الرغم من أنهم لم يشكلوا حزباً عربياً سياسياً معارضاً في بداية الحياة النيابية .

فقد كان حزب جمعية الاتحاد و الترقي هو الحزب السياسي الوحيد في مجلس "المبعوثان" منذ افتتاحه و حتى يناير عام ١٩٠٩م ، إذ لم توجد معارضة منظمة ضد جمعية الاتحاد و الترقي داخل مجلس "المبعوثان" ، إلا عندما ألف إسماعيل كمال بك نائب برات (ألبانيا) حزبه المعارض لجمعية الاتحاد و الترقي و أسماه (حزب الأحرار) في ١٤ سبتمبر ١٩٠٨م، و بدأ نشاطه الفعلي في يناير ١٩٠٩م ، وكان أول حزب للمعارضة في مجلس المبعوثان، وكان قوامه من النواب الألبان[١٢٣] ، وقد تعاطف مع هذا الحزب بعض النواب العرب ، بل إن حوالي أربعة أو خمسة نواب انضموا لصفوفه[١٢٤] .

وفي فبراير ١٩٠٩م حاولت مجموعة من نواب العرب بزعامة نافع باشا الجابري نائب حلب تكوين تنظيم حزبي لا يخص العرب وحدهم ، و إنما يكون مفتوحاً لكل نواب الأمة العثمانية ، ليخدم تلك الأمة بتقوية رابطها العثماني ، بالتأكيد على حق المساواة الذي كفله الدستور لكل العناصر العثمانية و يأخذ نسبة سكان كل عنصر من تلك العناصر في الاعتبار إذا ما أريد تحقيق مبدأ المساواة تحقيقاً عادلاً [١٢٥] .

غير أن رد فعل هذه المحاولة العربية ، أن قوبلت بالهجوم من قبل بعض النواب الاتحاديين ، إذ هاجمها النائب التركي "حسين جاهد"[١٢٦] (في صحيفة طنين الناطقة بلسان جمعية الاتحاديين في إستانبول [١٢٧] هجوماً لا هوادة فيه ، و عدها محاولة لخلق حزب عربي لرعاية المنافع و المصالح العربية ، رغم أن الحزب أعلن أن غرضه عثماني ، بل إن حسين جاهد اعتبر هذا الحزب حزباً قومياً (ملى) يمثل خطراً على كيان الأمة العثمانية ، و عده دعوة للعناصر الأخرى للانخراط في سلك التنظيمات القومية المدمرة ، بل إن حسين جاهد دعا النواب العرب الاتحاديين[١٢٨] لشجب تلك المحاولة العربية الخطيرة[١٢٩] من وجهة نظره .

وبسبب هذه المعارضة الحادة ، وبسبب عدم وجود قيادة عربية صلبة في أوساط نواب العرب، و ربما بسبب عدم وجود أرضية مشتركة بينهم ، لم تنجح محاولات نافع باشا الجابري و زملاؤه في خلق ذلك الحزب العربي ، و كان على نواب العرب الانتظار حتى نوفمبر ١٩٠٩م ؛ لتستثمر مجهودات بعضهم بتكوين " الحزب الحر المعتدل " ، و الذي لم يكن حزباً عربياً ، و إنما اشتملت عضويته على نواب البانين و أرمن و أتراك و روم، و أكد برنامجه على مبادئ عثمانية عامة ، مثل الحفاظ على وحدة العناصر العثمانية دون الانتقاص من حقوق أو كينونة أي منها ، و أن الحزب سيكون معارضة

دستورية معتدلة للحكومة ، و أنه سيرعى مبدأ المساواة التامة بين كل عناصر الأمة العثمانية ، و إن الحزب رغم معارضته لتجزئة الدولة العثمانية على أساس فيدرالي غير أنه ينادي بمشاركة مجالس الولايات بطريقة أكثر فاعلية في أمر الإدارة المحلية في الولايات(١٣٠) .

ولعل من العوامل الأساسية التي جعلت هذا الحزب يظهر للوجود دون معارضة من جانب جمعية الاتحاد و الترقي ، أن الجمعية نجحت من قبل في اجتذاب أربعين من النواب العرب إلى صفوفها و ضمتهم إليها رسمياً (١٣١).

وهكذا ظل النواب العرب بعد نوفمبر ١٩٠٩م إما منضمين تحت لواء جمعية الاتحاد و الترقي ، وإما تحت لواء الحزب الحر المعتدل ، هذا إذا استثنينا النائب العربي فرهاد بك نائب طرابلس الغرب و الذي انضم إلى حزب جديد آخر أنشأه بعض معارضي الاتحاديين من أتراك و غيرهم بغرض تحسين أحوال الزراع و الصناع و هو " حزب الأهالي " و الذي تأسس في فبراير ١٩١٠م (١٣٢٨ هـ) و الذي ظل يعمل كحزب معارضه مع الحزب الحر المعتدل في داخل مجلس" المبعوثان" حتى اندماجهما معاً في نوفمبر ١٩١١م (١٣٢٩ هـ) فيما يعرف " بحزب الحرية و الائتلاف " (١٣٢) .

ويضاف إلى ذلك إرادة بعض النواب السوريين و تصميمهم على تأليف حزب معارض لجمعية الاتحاد و الترقي ، جعلت " الحزب الحر المعتدل " يظهر إلى حيز الوجود ، ومن أبرز هؤلاء النواب شفيق بك المؤيد العظم نائب دمشق النائب المعارض لسياسة الاتحاديين و العدو اللدود لهم (١٣٣) ، و النائب رشدي بك الشمعة نائب دمشق ، و النائب عبد الحميد الزهراوي نائب حماه(١٣٤) ، وكان هو الآخر أشد نقمة على الترك بسبب استئثارهم بالخلافة(١٣٥) .

و يكفي برهاناً على عظم تأثير المعارضة العربية في مجلس المبعوثان أنه عند التصويت على إسقاط وزارة كامل باشا التي تألفت بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨م أن (٢٢) نائباً عربياً صوتوا ضمن (٩٦) نائباً الذين أسقطوا الصدر الأعظم (١٣٦) .

سادساً : النواب العرب وأهم القضايا المطروحة في المجلس :

أما عن موقف النواب العرب من أهم القضايا التي طرحت ونوقشت في مجلس "المبعوثان" في الفترة من ١٩٠٨-١٩١٤م فهي كما يأتي :

١ – قضايا الانتخابات :

بعد انتهاء انتخابات عام ١٩٠٨م اعترضت حكومة الاتحاديين على نجاح بعض النواب العرب وعند مناقشة الاعتراضات المقدمة ضد انتخاب أربعة منهم ، هم شفيق بك المؤيد نائب دمشق ، والسيد طالب النقيب وأحمد باشا الزهير نائبا البصرة ، ويوسف شتوان نائب بنغازي (١٣٧) ، وكان موقف الاتحاديين المعارضين لهؤلاء العرب على أساس أن هؤلاء النواب نجحوا في دائرتي دمشق والبصرة وبنغازي رغم أنف الاتحاديين (١٣٨) وسقوط مرشحي الاتحاديين في هذه الدوائر (١٣٩) وبعد نقاش لم يشارك فيه النواب العرب ، قبلت عضوية الثلاثة الأوائل ورفضت انتخابات شتوان ،ولكن دائرته أعادت انتخابه فقبله المجلس . ومضابط مجلس المبعوثان لاتشير إلى وقوف نواب العرب إلى جانب زملائهم العرب (١٤٠) ، ربما لأن الاتهامات الموجهة إليهم تتعلق في مجملها بكون بعضهم من رجالات العهد الحميدي، وأنهم استعملوا نفوذهم في الانتخابات (١٤١) .

وبعد قبول المجلس لعضوية النواب الثلاثة ، اجتمع حوالي أربعين نائباً عربياً،وناقشوا خطة عمل مشتركة بينهم ، وتمخضت اجتماعاتهم تلك عن دخول صفوف جمعية الاتحاد والترقي رسمياً – كما سبق أن ذكرنا – بمعرفة النائب العربي الاتحادي سليمان البستاني نائب بيروت [١٤٢] ونائب رئيس مجلس "المبعوثان" آنذاك [١٤٣] .

وعلى الرغم من قبول النواب العرب الثلاثة (المؤيد والنقيب والزهير) في عضوية مجلس "المبعوثان" غير أنهم ظلوا معارضين لسياسة الاتحاديين داخل المجلس وخارجه وظهرت معارضة نائبي البصرة في مشروع الحكومة دمج شركة الملاحة العثمانية الحميدية مع شركة " لينش" Lynch البريطانية ، وهو المشروع الذي عرف بمشروع لينش أو قضية لينش .

٢ – قضية لينش :

كانت من أهم القضايا التي أثيرت حولها ضجة شديدة في داخل وخارج مجلس "المبعوثان" ، والتي كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى استقالة وزارة حسين حلمي باشا في ديسمبر ١٩٠٩م [١٤٤] .

وتكمن هذه القضية في أن حكومة حسين حلمي باشا قد منحت امتياز الملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات إلى شركة لينش البريطانية ، وقد أثيرت هذه القضية ، ولم يمض سبعة أشهر على وزارة حسين باشا (يونيو – ديسمبر ١٩٠٩م) ، فبعد مفاوضات جرت بين الحكومة العثمانية وإدارة هذه الشركة دهش الرأي العام إذ علم أن السلطان عبد الحميد قد وقع فرماناً حل بموجبه هذه القضية دون علم البرلمان ، عندئذ أثيرت القضية في مجلس "المبعوثان "في جلستي ١١–١٢ ديسمبر عام ١٩٠٩م فزعزعت موقف حكومة حسين حلمي باشا [١٤٥] .

ولم تكن حكومة حسين حلمي باشا قد عرضت مشروع الاتفاق على مجلس "المبعوثان" بداعي أن المادة (١٠٠) [١٤٦] تعطي الحكومة الحق بإعطاء الامتيازات إذا لم يكن فيها ضمانة مالية من قبل الحكومة ، أي لاتكلف الدولة عبئاً مالياً ، ووقع الامتياز وصدر به فرمان سلطاني دون موافقة مجلس "المبعوثان" ، ولقى هذا رد فعل معارض من الرأي العام العربي ، وخاصة في العراق ؛خوفاً من تزايد النفوذ البريطاني فيها[١٤٧] .

وعلى الرغم مما ادعاه حسين حلمي باشا ، فقد نوقشت قضية لينش في مجلس "المبعوثان" ، إذ أن المجلس تلقى تقريرين من نائبي الديوانية وبغداد شوكت باشا وإسماعيل حقي بابان بك يستوضحان الحكومة فيها عن سبب إعطائها امتيازاً للشركة يضر بالبلاد وبأراضي ما بين النهرين ضررا فادحا ، دون عرض الامتياز على مجلس " المبعوثان " [١٤٨] .

وكان النقاش حول قضية لينش بالغاً حد التأزم الشديد ، وحفزت النواب العرب للتكتل وحملتهم على الانضمام إلى المعارضة [١٤٩] وكان وضع النواب شبيهاً باليوم الذي سقطت فيه وزارة كامل باشا [١٥٠] حتى اضطر " أحمد رضا بك " رئيس المجلس أن يرفع الجلسة مراراً ، وكانت كتلة النواب العرب التي اجتمعت داخل المجلس ، وهي تضم أربعين نائباً تقريباً على رأسهم شفيق بك المؤيد وأحمد باشا الزهير وطالب بك النقيب وشوكت باشا قد صممت على التصدي للوزارة ، وكادت تسقطها إذ تدخل حزب الاتحاد والترقي في الوقت المناسب وطرح الثقة في الحكومة التي فازت بأغلبية (١٦٧) صوتاً ضد (٨) مع امتناع (٤٥) عن التصويت[١٥١] .

وعلى الرغم من أن حكومة حسين حلمي لم تسقط في جلسة التصويت بسبب تصدي الاتحاديين للمعارضة ، نجد أن الاتحاديين أنفسهم اجتمعوا في جلسة سرية بعد أسبوعين

من طرح الثقة وقرروا صرف وزارة حسين حلمي باشا الذي اضطر إلى تقديم استقالته على الفور في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٩م (١٥٢) .

وهكذا أوضحت قضية لينش ولأول مرة أن هناك مجموعة من النواب العرب بدأت تكون في المجلس قوة ضاغطة ، وتنبأ بأن نواب العرب قوة إذا ما اتحدوا ، وتشير إلى أن ثمة عوامل بدأت تجمع الشتات العربي في مجلس "المبعوثان ".

٣ – قضية اليمن :

تعد قضية اليمن من أبرز القضايا التي فرضت نفسها على مجلس" المبعوثان" ، وكانت مثار مناقشات عديدة جادة بين النواب العرب وبين الوزارة الاتحادية ، وخاصة مع طلعت بك وزير الداخلية حينذاك (أبريل ١٩٠٩ – ١١ فبراير ١٩١١ م) .

وتكمن هذه القضية في أن حكومة الاتحاديين كانت تتبع تطبيق سياسة مركزية على الولايات العثمانية ، بل بالغ الاتحاديون في تنفيذ هذه السياسة والعمل على التتريك ، مما كان له أسوأ الأثر في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بصفة عامة ، وولاية اليمن خاصة ، وكانت اليمن تنشد من حكومة الاتحاديين الإصلاح ، غير أنه لم يتم بالسرعة التي كانوا يتوقعونها(١٥٣) ، بل إن الاتحاديين بالغوا في استخدام الشدة لحل قضايا اليمن أو بالأحرى استخدم سياسة الإخضاع قبل الإصلاح (١٥٤) .

فقد تغلبت على تفكير الأتراك وحكومة الاتحاديين بشكل واضح نعرة الإخضاع بالقوة في أثناء العهد الدستوري لإخماد ثورات اليمنيين المطالبة بالإصلاح ، وأمام ضغط الثورات اليمنية المستمرة ، رفعت حكومة الاتحاديين قضية اليمن إلى مجلس" المبعوثان" لإيجاد حل لها (١٥٥) .

فتشكلت لجنة في مجلس" المبعوثان" وضعت مشروع لائحة تخول للإمام يحيى إمام اليمن إدارة شئون بعض الأقضية الداخلية في جبال اليمن مدة عشر سنوات تحت رقابة حاكم يعينه الباب العالي،ووجود قوات عسكرية عثمانية تعسكر في تلك الأقضية (١٥٦)،غير أن مجلس" المبعوثان" لم ينته من دراسة هذا المشروع إلى النتائج المرجوة بسبب عدم استقرار الحكومة العثمانية على رأي معين إزاء قضية اليمن بوجه عام وعدم رضائها واطمئنانها إلى هذا المشروع الذي سيترتب عليه الاعتراف بوضع خاص للإمام يحيى وبمركز معين في إحدى ولايات الدولة العثمانية (١٥٧) .

ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تعتقد أن هذا الوضع سيكون من شأنه جعل الإمام يحي في اليمن شأن الشريف حسين أمير مكة في الحجاز ، مما يشجع غيره من الزعماء المحليين في الولايات الأخرى المطالبة بأوضاع خاصة في بلادهم ، الأمر الذي لا يتفق مع النزعة المركزية المسيطرة على تفكير الأتراك حينذاك .

وعلى الرغم من ذلك أعدت وزارة حلمي باشا مشروعاً وافياً للإصلاح في اليمن ، غير أن طلعت بك الذي تولى وزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين عقب إخماد ثورة إبريل المضادة ١٩٠٩م التي قامت ضد الاتحاديين ، قام بسحب مشروع إصلاحات اليمن التي أصبحت مسرحاً لحروب وثورات جديدة .

وبعد إخماد هذه الثورات اختار مجلس "المبعوثان" لجنة من النواب لإصلاح اليمن ، ضمت خمسة عشر نائباً برئاسة مصطفى عاصم أفندي مبعوث إستانبول ، وسكرتارية المبعوث حسين جاهد وعضوية المبعوثين أحمد ماهر أفندي مبعوث قسطموني وعبد القادر أفندي الهاشمي مبعوث المدينة المنورة ومحمد عبد الرحمن أفندي مبعوث اليمن ضيا بك الصلح مبعوث بيروت ومصطفى أفندي العنتابلي مبعوث حلب وطاهر أفندي . مبعوث اليمن وعلي بن حسن مبعوث عسير والشيخ علي المطاوع مبعوث صنعاء

والشيخ علي الحلال مبعوث صنعاء وأحمد ضياء مبعوث أرضروم والشيخ محمد المعجقي مبعوث اليمن وعلي بن حسين مبعوث اليمن وسليمان أفندي البستاني مبعوث بيروت [١٥٨] .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا ، وفي ٧أغسطس ١٩٠٩م أقرت مشروعاً من ستة مواد[١٥٩].

المادة الأولى : تقسم اليمن إلى ولايتين ساحلية وجبلية ،على أن تضم الولاية الساحلية تهامة والسهل الساحلي ، وتضم الولاية الجبلية أقضية عمران والحجة وطويلة وحجور وزمار وبريم وأنس .

المادة الثانية: تفوض الولاية الجبلية إلى الإمام يحيى حميد الدين ، والولاية الساحلية إلى أحد ذوي الكفاية والاقتدار .

المادة الثالثة: يفوض متولو زمام الإدارة في الولاية تفويضاً تاماً بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقاً للأحكام الشرعية ، وانتخاب الدرك (الجندرمة) من الأهلين ،على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مركز السلطنة .

المادة الرابعة : تفوض الولايتان بالإنفاق من الأموال التي تجبيها ، فإن بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبذل منه قسم في سبيل الترقيات المحلية .

المادة الخامسة: يكون قضاء (مناخة) مركزاً للجيش مع إبقاء قوة كافية في صنعاء تحت إمرة أحد القواد المقتدرين للمحافظة على الأمن العام ، ولكن لا يترك جند في القضية يتخذها الإمام مركزاً له ، بل توضع قوة من الجند في تهامة لتوطيد الأمن العام .

المادة السادسة :يتطلب من الذوات (الأشخاص) الذين يعينون في الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين فيها الإيرادات والنفقات فصلاً فصلا [١٦٠].

و من الملاحظ أن واضعي هذا المشروع أثبتوا درايتهم التامة بحقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في ذلك الوقت و لعل ذلك راجع إلى أن اللجنة كانت تضم أحد عشر نائباً عربياً من إجمالي عدد اللجنة خمسة عشر نائباً ، حيث كان الإمام يحيى يتمتع بنفوذ كبير لدى اليمنيين الزيديين الذين كانوا يعتقدون أن الإمامة هي حق لا منازع فيه للإمام يحيى ، على أساس أنها يجب ألا تكون لأحد من غير قريش . و كان بإمكان هذا المشروع أن يخلص اليمن من الفوضى و الاضطراب إذا كان قد قدر له التنفيذ ، و كانت الأحوال في اليمن قد ساءت للغاية بسبب الاستبداد و الجور و التعسف في العهد الدستوري الذي لم يجن أهل اليمن من ثماره غير إزهاق الأرواح و سلب الأموال و فقدان الأمن [١٦١] .

أقر مجلس الوزراء العثماني المشروع المقدم من اللجنة التي انتخبها مجلس "المبعوثان" من بين نوابه لحل قضية اليمن و إصلاح شئونه ، ثم حول إلى مجلس "المبعوثان" الذي عرضه بدوره على لجنة خاصة قامت بدراسته و أدخلت عليه بعض التعديلات . و بعد المصادقة على هذا المشروع تم طبعه و وزعت نسخه على أعضاء مجلس "المبعوثان"[١٦٢].

غير أن طلعت بك وزير الداخلية طلب من مجلس "المبعوثان" استرداد المشروع ، و اقترح على النواب أن يعهدوا إليه بإيجاد حل لقضية اليمن في أقرب وقت ، فأجابوه إلى طلبه [١٦٣] و لكن طلعت بك أهمل المشروع لمدة ستة أشهر و وقف بعدها في مجلس "المبعوثان "في فبراير ١٩١٠ م يشرح للنواب قضية اليمن ، و أسباب سحبه المشروع ،

غير أن نواب اليمن أدركوا سوء نيته ، و احتدت المناقشة بينه و بين بعض النواب العرب، ومنهم محمد عبد الله مبعوث اليمن الذي أعلن أن مطالب منتخبيه عادلة ، فهم لا يطلبون شيئاً لا يسع الحكومة أن تمنحهم إياه ، إذ يريدون أن تفتح لهم مدارس ، و أن تكون الأحكام بموجب الشريعة ، و أن تنشأ مجالس صلح تراعي عادات البلاد و تقاليدها (١٦٤) . كما قام عبد الحميد الزهراوي نائب حماه من رجالات حزب اللامركزية بمهاجمة طلعت بك وزير الداخلية و أعرب عن أسفه لإرسال حملة عسكرية إلى اليمن (١٦٥) ، كما لجأ طاهر رجب أحد نواب اليمن – و الوحيد الذي يعرف اللغة التركية – إلى تقديم استقالته من المجلس للأسباب الآتية :

١ – أن الحكومة لا تعمل شيئاً لليمن .
٢ – أنه يئس من زملائه النواب اليمنيين ؛ لأنهم يجهلون التركية ، فهم لا يستطيعون الإعراب عن أمانيهم و آرائهم .
٣ – أن أعماله في اليمن معطلة ،فهو لا يستطيع البقاء في إستانبول و إهمال تلك الأعمال .

و قد قبل مجلس "المبعوثان" استقالة النائب اليمني و وافق عليها بناء على السبب الثالث فقط ، و تنصل من الاعتراف بالسببين الأولين لما فيهما من مساس بموقف الحكومة العثمانية إزاء قضية اليمن (١٦٦) .

و على الرغم من ذلك اجتمع نواب اليمن في ١١ مارس ١٩١٠ م ، و نظموا مشروعاً جديداً،و قدموه إلى مجلس "المبعوثان" والأعيان و مجلس النظار تضمن المطالب الآتية(١٦٧):

١ – أن تعقد الدولة مع الإمام اتفاقاً يحفظ له حقوقه على أساس أنه زعيم حائز على طاعة الجميع و اعتمادهم المطلق عليه .
٢ – إقامة القضاء الشرعي وفقاً للشرع الإسلامي ، و أن يكون قاضي الولاية من العلماء الوطنيين.
٣ – أن ينتخب الأهالي المفتين لمركز الولاية و للألوية و الأقضية من العلماء الوطنيين .
٤ – إلغاء تحصيل الأموال بطريقة الإلتزام ، و تجبى الأعشار بواسطة محصلين تنتخبهم الحكومة و الأهالي معاً .
٥ – يعين القائمقامون و مديرو النواحي في جميع أنحاء ولاية اليمن من الأشراف و الوطنيين الذين يثق الأهالي بهم .
٦ – ينتخب رئيس البلدية من الأشراف الوطنيين الذين تثق بهم الأمة ، و تعتمد على أمانتهم .
٧ – يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى " مجلس مصالح القبائل " و يؤلف من رؤساء العشائر و أشراف الوطنيين لحل المشاكل و فصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ، و يكون قائد الجندرمة عضواً في هذا المجلس؛ ليكون عوناً لتنفيذ أحكامه .
٨ – تؤلف طوابير عسكرية من الأهالي و القبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يثق الشعب و الحكومة بهم . و إلى جانب هذه المواد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس و رفع مستوى التعليم و الزراعة ، و تخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، و إيصال الخط الحديدي حتى اليمن (١٦٨) .

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أي اقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملائمة لليمن ، و هكذا دفن الاتحاديون مشروع اليمن الإصلاحي لأنهم عدوه شبه تقسيم للدولة (١٦٩)، و كانت سياستهم تقضي بألا يمنحوا امتيازاً لولاية ما دون الأخرى ،

بدعوى أنهم كانوا جادين في سن قانون عام للولايات يطبق في جميع مناطق الدولة على السواء (١٧٠) .

و على الرغم من ذلك لم ييأس النواب العرب من حل قضية اليمن ، ففي إحدى جلسات مجلس" المبعوثان "خلال شهر فبراير ١٩١١ م قدم كل من الأمير أمين أرسلان مبعوث اللاذقية و أحمد المقحفي مبعوث صنعاء تقريراً إلى المجلس طلبوا فيه استجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، و لكن حزب الاتحاد و الترقي عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شيء و الاكتفاء بما يقوله وزير الداخلية (١٧١) .

و هكذا يتبين مما سبق ، أن المعارضة في ذلك الوقت من مبعوثي العرب بصفة خاصة، كانت قد اشتدت على الاتحاديين و على طلعت بك بالذات ، و تعددت المواقف المثيرة ، و احتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية ، فقبلها الصدر الأعظم في ١١ فبراير ١٩١١ م (١٧٢) .

٤ – قضية حوران :

تعد قضية حوران من أهم القضايا التي أثارها النواب العرب في مجلس" المبعوثان" لإيجاد حل لها .

و تكمن هذه القضية في أنه خلال النصف الثاني من عام ١٩١٠ م نشب صدام مسلح بين الدروز و بعض العربان في منطقة حوران بسوريا بسبب بعض الاعتداءات المتبادلة بين الطرفين و أسفرت عن بعض القتلى ، و أخذت الحكومة الاتحادية تعد العدة لتجهيز حملة بقيادة " سامي الفاروقي باشا " (١٧٣) لنزع سلاح الطرفين (١٧٤) مع تخويله صلاحية إجراء الإصلاحات الأساسية في تلك المنطقة ، و إعلان الأحكام العرفية في الأمكنة التي تتطلب حالة الأمن فيها(١٧٥) .

غير أن الحملة بالغت في استخدام القسوة إبان إجراء تدابير جمع الأسلحة من الطرفين، و لم تلجأ إلى استعمال الروية ، و هذا أثار النواب العرب في مجلس "المبعوثان"، و على رأسهم شفيق المؤيد العظم نائب دمشق ، وشكري العسلي نائب دمشق، و سعد الدين أفندي الخليل نائب حوران، و توفيق المجالي نائب الكرك ، بل حملوا عبء هذه القضية إلى مجلس" المبعوثان" ، فأرسلت وزارة الداخلية ، بناء على طلبهم،لجنة للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في لواء الكرك في أثناء هذه الاضطرابات .

و تشير مضابط مجلس" المبعوثان" (١٧٦) أن النائب سعد الدين أفندي مبعوث حوران وجه كلاماً قاسياً إلى طلعت بك وزير الداخلية آنذاك قائلاً له : " أنت وحدك سبب خراب البلاد، و أن دماء الحورانيين تطلب الانتقام منك " (١٧٧) . و نشر توفيق المجالي نائب الكرك ، كتاباً مفتوحاً إلى الصدر الأعظم السابق حسين حلمي باشا يتظلم فيه باسم الكرك مبيناً أن الاتحاديين يريدون خراب هذه المنطقة و تهديم أركانها بإراقة دماء أبنائها (١٧٨) .

كما كتب النائب أمين أرسلان مبعوث اللاذقية (١٧٩) مقالاً بعنوان " أخلاق العرب " نشرته جريدة الأهرام ، تحدث فيه عن أخلاق العرب و عاداتهم و ندد بالطريقة التي استعملتها الدولة العثمانية في حوران ، كما ندد النائب سعد الدين أفندي الخليل مبعوث حوران بأسلوب الدولة و التدابير التي اتخذتها ، حتى أن بعض النواب العرب الاتحاديين مثل النائب سليمان أفندي البستاني نائب بيروت ، أنضم إلى النواب العرب في حملتهم على الحكومة الاتحادية ، و صرح أن السبب الداعي إلى الثورات في حوران يرجع إلى التسرع من جانب الحكومة (١٨٠) . و هكذا نجح النواب العرب في جذب بعض أقطاب الاتحاديين في الوقوف إلى جانبهم .

٥ – **القضية العربية :**

تعد قضية اللغة العربية و توظيف الموظفين العرب من أبرز القضايا التي أثارت ضجة كبيرة داخل مجلس "المبعوثان" و خارجه ، فقد شغلت الرأي العام العربي ، و المثقفين و الصحفيين و النواب العرب في مجلس" المبعوثان "، خلال عهد الاتحاديين، و سوف يقتصر دورنا على توضيح دور النواب العرب في مجلس "المبعوثان" من القضية العربية .

فلم يكد يمض على تولي الاتحاديين الحكم بضعة أشهر حتى أسفروا عن نواياهم السياسية التي بدأوا في تنفيذها في الولايات العربية ، من خلال تطبيق سياسة التتريك و دمج العناصر غير التركية بالعنصرية التركية (١٨١) .

إن التصدي لسياسة التتريك كان موقفاً بارزاً لعدد كبير من النواب العرب و العراقيين و الدمشقيين المعارضين للاتحاد و الترقي في المجلس النيابي العثماني ، حيث طالب هؤلاء النواب بجعل اللغة العربية لغة رسمية في ولايات العراق(١٨٢) حيث إن أهل العراق لا يعرفون التركية(١٨٣) و اكتفى البعض الآخر بالمطالبة بجعلها لغة رسمية للمحاكم ، و بتعيين موظفين يجيدون هذه اللغة للدوائر الحكومية في تلك الولايات ، كما طالب آخرون بجعل اللغة العربية لغة التدريس في مدارس العراق ، و أكدوا ضرورة التوسع في فتح المدارس ، و تحسين مستوى التعليم بتحسين المناهج و الكتب المدرسية ، و تخصيص الميزانية لفتح المدارس الزراعية و الصناعية و تأسيس مدرسة للطب أسوة بدمشق (١٨٤) .

كما طالب البعض (١٨٥)من خلال تقارير رفعت إلى رئاسة مجلس "المبعوثان" ، بضرورة تعيين الموظفين الذين يجيدون العربية ...؛ لأنه لا يوجد في العراق مثلاً بين كل أربعمائة شخص واحد يعرف التركية (١٨٦) .

و كان النائب الدمشقي شكري العسلي أول من نقل قضية اللغة العربية إلى مجلس "المبعوثان" ، ففي إحدى جلساته في ١٢ صفر ١٣٢٩ هـ (مارس ١٩١١ م) أعتلى منبر المجلس و قال: أيها السادة بحثت بالأمس في كتاب " السالنامة " (حولية الحكومة) ، و استقصيت أسماء الموظفين المنشورة فيها ، فلم أجد بعد البحث إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة من أبناء العرب الذين منهم نصف هذه السلطنة ...، إن العنصر العربي يشترك مع العناصر الأخرى في ما لها من السلطة ، و معنى الحكم النيابي هو أن تكون السلطة للأمة ، و فضلاً عن ذلك فنحن نشترك مع بقية العناصر في دفع الضرائب و القيام بالتكاليف ، فهل من العدل أن نقوم بما علينا و لا نعطي ما لنا ... و أضاف قائلاً : إن في نظارة المالية فقط (١١١) تركياً ، و (١٣) يهودياً ، و (١٠) من الأرمن ، و (٤) من الروم ، و ليس فيها عربي واحد (١٨٧) .

و كان رد الفعل على ما قاله النائب " شكري العسلي " ضجيجاً و احتجاجاً من الاتحاديين في المجلس و عدوا ما قاله النائب العربي من قبيل النعرة القومية ، و تعرض النائب العربي للتقريع من زملائه الترك ، بل إن فريقاً من النواب العرب لم يستسيغوا فتح هذه القضية العنصرية ، حتى لا يتهم العرب بالاهتمام بالوظائف بقدر اهتمامهم بالإصلاح العام ، أما الفريق الآخر من النواب العرب فقد رأوا أنه قد آن الأوان لإظهار حقيقة الوضع على ما هو قائم(١٨٨) ، و أن إثارة الشكوى في مجلس "المبعوثان" ليس من الضروري أن تكون الغاية منها المطالبة بالوظائف لذاتها ، بل يمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين ، فهي من جهة تبين سوء نية الاتحاديين ، و استئثارهم بكل المنافع و

حرمان العناصر الأخرى منها ، و إنكشف الاتحاديون أمام الرأي العام بأنهم مصرون على الاستمرار في تجاهل العنصر العربي (١٨٩) .

و لهذا حرص هؤلاء النواب على الاجتماع في إستانبول في ١٢ صفر ١٣٢٩ هـ (أوائل ١٩١١ م) و وقعوا وثيقة في تفويض الشريف حسين شريف مكة للعمل من أجل القضية العربية ، و أورد هذه الوثيقة لأهميتها و قد جاء فيها: " نحن نواب العرب في مجلس الأمة نعهد إلى حسين باشا في حكم مكة ، و نقر باسمنا و باسم البلاد التي نمثلها بأن له وحده السلطة الدينية على البلاد العربية ، و نحن مستعدون أن نجاهر علانية بهذه البيعة متى دعت الأحوال إلى ذلك ، و قد أرفقها السيد طالب النقيب بكتاب شخصي منه يؤكد وقوف العراقيين إلى جانبه ، و قد جاء فيه : صارحني أعداء لغتنا و أمتنا ، و لا سيما خليل بك رئيس مجلس النواب ، بما في نفوسهم . وهو أنهم سوف يقتادوننا إلى المشانق كما تساق الأغنام إلى المسالخ ، إذا كنا نحن العرب لا نوافقهم على آرائهم، و نسير بأوامرهم ، و لقد بلغ صدى هذا الوعيد مسامع نواب العرب ، فهاجت حفيظتهم و اشتد احتجاجهم ، حتى أن المجلس أضطر إلى توقيف جلسته في هذا اليوم ، إن ولدك الهمام عبد الله سوف يقص عليكم بنفسه نبأ هذا القول ،و إلى أية حالة بلغت فظاظته ، إن نواب العرب كافه يؤيدون مولاي بكل قواهم و ألسنتهم و قلوبهم و يشكرون لكم مساعيكم الجسام في سبيل الحجاز منذ وليتم أمره ، و نحن نعترف بغيرتكم على ديننا و أمتنا ، و نحن مستعدون للقيام إلى جانبكم إذا قمتم لخلع هذا النير الذي أثقل كاهل العرب ، و سعيتم لانتشالهم مما هم فيه من الظلم و العبودية ، و إني مرسل إليكم وثيقة أمضاها ذو الإقدام و الشجاعة من إخواننا العرب ، يعرضون أن تدافعوا عن حقوق أمتكم، و يعترفون لكم بالخلافة التي عليها وحدها أن تسهر على مصالح بلاد العرب جمعاء ، و السلام عليكم ". توقيع : طالب النقيب(١٩٠) .

ومن الموقعين على الوثيقة النواب : طالب النقيب نائب البصرة و شكري العسلي و محمد شفيق المؤيد نائبي دمشق (١٩١) .

و عن طريق هذه المعارضة المستمرة إزاء القضية العربية نجح النواب العرب إلى حد ما في التصدي لسياسة التتريك . فقد أدت معارضة النواب العراقيين و العرب بصورة عامة لسياسة التتريك إلى أن يظهر الاتحاديون تراجعاً عن بعض مظاهر تلك السياسة ففيما يخص لغة التعليم ، أصدرت وزارة المعارف قراراً في أواخر عام ١٩١١ م بالسماح لأن تكون اللغة العربية لغة للتعليم في المدارس الابتدائية في الولايات العربية (١٩٢) . غير أن هذا القرار فيما يبدو لم يكن عملياً عند تطبيقه إذ لم توفر الوزارة الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية باللغة العربية ، و أنيطت هذه المهمة بالجهود الذاتية للإدارات المحلية بالمعارف في الولايات العربية (١٩٣) .

كما أن الاتحاديين لجأوا إلى سياسة ترضية العرب و إظهار حسن النية ، فأصدروا قراراً في أوائل عام ١٩١٣ م يتعلق بحقوق العرب في استعمال لغتهم في ولاياتهم ، حيث أجاز هذا القرار تقديم العرائض إلى المراجع الحكومية باللغة العربية ، و استعمال هذه اللغة في المحاكم ، و في البيانات الحكومية التي تصدر في تلك الولايات (١٩٤) ، أما فيما يخص لغة التعليم فقد نص القرار على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في المدارس الابتدائية و الرشدية في الولايات العربية و في المدارس الإعدادية التي تقع خارج مراكز تلك الولايات بشرط أن تقوم جميع هذه المدارس بتعليم اللغة التركية ، و تدريس المواضيع اللازمة لأجل تأمين المساعي مثل التاريخ و الجغرافيا باللغة التركية ، أما المدارس

الإعدادية في عواصم الولايات العربية و المدارس الإعدادية الداخلية خارج تلك العواصم و داخلها ، و المدارس السلطانية فيجب أن تستمر بالتدريس باللغة التركية (١٩٥) .

و لهذا لم يحقق هذا القرار آمال العرب في جعل العربية لغة للتعليم في جميع المدارس الحكومية في ولاياتها ، إذ أبقى القرار اللغة التركية لغة للتعليم في المدارس الإعدادية و السلطانية و المدارس الداخلية بمستوياتها كافة في عواصم الولايات التي كانت تضم نسبة كبيرة من المدارس الحكومية .

الخاتمة

كانت هذه أبرز القضايا التي نوقشت في مجلس " المبعوثان " ، و كان للنواب العرب دور بارز في مناقشتها ، و قد أوضحت هذه القضايا أن هناك مجموعة من النواب العرب بدأت تكون في المجلس قوة ضاغطة ، و تنبأ بأن نواب العرب قوة إذا ما اتحدوا . غير أن ما يؤخذ على النواب العرب أنه لم يكن يجمع بينهم برنامجاً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، يسيرون على هداه ، بل الذي جمع بينهم بعض القضايا التي طرحت في المجلس نتيجة بعض الحوادث التي حدثت بطريقة عرضية ، بشكل متقطع في مراحل زمنية متقاربة كرد فعل للأحداث فلم يكن هناك خطط لإستراتيجية عربية جديدة واضحة المعالم .

كما أوضحت الدراسة ، أنه لا يمكن التحدث عن حزب أو مجموعة برلمانية عربية تحدثت باسم العرب أو عن مواضيع عربية معينة .

كما أوضحت الدراسة ، أن كل القضايا التي نوقشت في مجلس" المبعوثان " العثماني ، نوقشت في الدورة البرلمانية الأولى (١٩٠٨ – ١٩١٢ م) فهي أطول الدورات زمناً و أكثرها أحداثاً ، أما الدورة البرلمانية الثانية (أبريل – أغسطس ١٩١٢ م) فلم يسمح الوقت بمناقشة أي شيء و توقفت بسبب قيام الحرب البلقانية التي استمرت لفترة طويلة ، أما الدورة البرلمانية الثالثة (مايو – أغسطس ١٩١٤ م) فلم يسمح الوقت فيها أيضاً سوى بمناقشة الميزانية فحسب و توقفت هذه الدورة بسبب قيام الحرب العالمية الأولى .

و على الرغم من كل ما سبق ، فقد أوضحت الدراسة أن النواب العرب في مجلس " المبعوثان " بدوراته البرلمانية الثلاث ، كانت لهم مكانة متميزة بحكم أنهم كانوا يشكلون من حيث العدد ثاني أكبر مجموعة بعد العنصر التركي ، و لذا كانت لهم إحدى نيابتي رئاسة المجلس ، و إن كان هذا النائب ينتمي حزبياً إلى حزب الاتحاد و الترقي و هو حزب الأغلبية .

و في تقيمنا لأداء النواب العرب البرلماني في مجلس " المبعوثان " ، يمكن أن يقيم كأفراد و ليس كمجموعة ، فقد كان بعض النواب و خاصة الشوام و بعض النواب العراقيين على قدر كبير من الأداء البرلماني الذي سبب إحراجاً كبيراً لحكومة الاتحاديين ، و أدى إلى تغير بعض المواقف لصالح القضايا العربية ، بينما كان هناك بعض النواب العرب لم يسمع لهم صوت و لم يكن لهم دور في المجلس .

الهوامش

(١) المبعوثان بالتركية تعني المبعوثين باللغة العربية ، أي نواباً أو مندوبين . انظر : ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ،١٩٥٧م ، ص ٨٤ .

(٢) الدستور ، ترجمه من اللغة التركية إلى اللغة العربية نوفل نعمـة الله نوفـل ، المجلـد الأول ،المطبعـة الأدبيـة ، بيروت،١٣٠١هـ ، ص ٧٥ .

(٣) نفسه ، المادة (٤٣) من الدستور العثماني ، ص٧٦ .

(٤) وكلاء الدولة هم الصدر الأعظم ، شيخ الإسلام ، المأمورون في الدولة العثمانية ، وينعقد مجلس الوكـلاء تحـت رئاسة الصدر الأعظم وهو مرجع جميع الأمور الداخلية والخارجية أما قراراته التـي تحتاج إلـى الاستئذان فإنهـا تجرى بموجب إرادة سنية . انظر الدستور ، نفسه ،المادة (٢٧) (٢٨) ، ص ٤٥ .

(٥) نفسه، المادة (٤٥) ، ص ٧٦ .

(٦) نفسه ، المادة (٥٠) ، ص ٧٨ .

(٧) نفسه ، المواد (٦٠) (٦١) (٦٢) ، ص ص٨٠-٨١ .

(٨) نفسه ، المادتان (٦٥) (٧١) ، ص ص ٨٢، ٨٤ .

(٩) انتهت هذه الحرب بعقد معاهدة " آيا اسطفانوس" فـي ١٩ فبرايـر ١٨٧٨م ، آيا اسطفانـوس أحـد أحيـاء مدينة استانبول،وكانت هذه المعاهدة مكونة من ٢٩ مادة أخطر ما فيهـا المـواد الآتيـة : المادة (٢) التـي نصـت على استقلال الصرب ،ونصت المادة (٥) على استقلال رومانيـا ، والمـادة (٦) و هـي الخاصـة بتكويـن إمـارة بلغاريـا متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار الدولةالعثمانية و المادة (١٩) نصت على احتلال روسيا لكل من أردهان و قارص وباطوم و بايزيد .انظر : محمد فريد : تاريخ الدولة العليـة العثمانيـة ، القاهرة ، ١٩١٣م، ص ص ٣٧٠- ٣٨٠.

(١٠) محمد حرب (دكتور) : مذكرات السلطان عبد الحميـد ، ط٣، دار القلـم ، دمشق ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص ٤٦ .

(١١) نفسه ، ص ١٩٦.

(١٢) يلماز أوز طونة : تاريخ تركيا الكبير ، ج٧ ، استانبول ، ١٩٧٨م ، ص ص ١٦١-١٦٢.

(١٣) محمد حرب ، نفسه ، ص ٤٥.

(١٤) جمعية الإتحاد والترقي ، جماعة رأت إن إنقاذ الدولة العثمانية لا يكون إلا فـي نظـام برلمانـي بالمفهـوم الأوروبي ، وهذه الجماعة بدأت في التأسيس عام ١٨٦٠م تعمل في الخفاء، إلا أن السلطان عبد الحميد كان دائم الترصـد لأعضائها . لمزيد من التفاصيل انظر : رامزور، أرنست . أ (دكتور) : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م ، ترجمةصالح أحمد العلي(دكتور) ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠م ، ص ص ٣٩- ٤٢ .

(15) Davison,Roderic H., Reform in the Ottoman Empire 1856-1876,Princeton University Press,New Jersey 1963,p.265.

(16) Zeine, Zeine N.,Arab- Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut , 1958,.p.23 .

(17) Davison,op.cit.,p.159

(18) Lewis , Bernard ,The Emergence of Modern Turkey ,Second Edition Oxford University Press ,London , 1968 , p. 159 .

(١٩) توفيق علي برو : العرب و الترك في العهـد الدستوري العثمانـي ، معهد الدراسـات العربيـة العاليـة ، القاهــرة، ١٩٦٠م، ص ٦٢٤ .

(٢٠) أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، إحسان عبـاس ، دار العلـم للملايـين ، بيروت، ١٩٦٠م ، ص ص ١٣٠-١٣٤ .

(٢١) نفسه ، ص ١٣٤.

(٢٢) مدينة أوشي القريبة من لوزان بسويسرا هي التي وقع فيها الصلح بين تركيـا وإيطاليـا فـي ١٨أكتـوبر ١٩١٢م .

انظر: سامح، عزيز : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمـة عبد السلام أدهـم ، ط١، دار لبنـان، بيروت ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م ، ص ٢٢٦ .

(٢٣) نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٢٤) فاروق عثمان أباظة (الدكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م، الهيئـة المـصرية العامـة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٢٨٦ .

(٢٥) أنطونيوس ، نفسه ، ص ص ١٣٢-١٣٤ ؛ و انظر الخريطة في نهاية البحث ، ص ٢٩ .

(٢٦) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٦٣١ .

(٢٧) نفسه ، ص ٦٣٢ .
(٢٨) عباس العزاوي : العراق بين إحتلالين ، ج٨، بغداد ، ١٩٥٦م، ص ص ١٦٥- ١٦٧ .
(٢٩) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٨٧.
(٣٠) أنطونيوس ، نفسه ، ص ص ١٣٢،١٣٤.
(*) انظر الجدول رقم (٣) ، ص ٣٤ .
(٣١) فيصل محمد الأرحيم : تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ، ١٩٦٩ م، ص ٢١٢ .
(٣٢) انظر الجدول رقم (٤) ، ص ٣٥ ؛ تذكر بعض المصادر أن النواب العرب في هـذه الـدورة بلـغ (٨١) عضواً إلا أننا لا نتفق مع هذا الرأى خاصة أن حكومة الاتحاديين كانت تضيق الخناق على النواب العـرب حينذاك.
توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ١٧٩- ١٨٥ .
(٣٣) لوريمر ، ج . ج : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٦ ، طبعة جديدة معدلة و منقحةأعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، (د . ت)، ص ٣٤٠١.
(٣٤) ليست هناك ثمة إحصاءات دقيقة ، و أدق تقدير لمجموع السكان في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ م هو ٢٢ مليوناً ، من بينهم ٧,٥ من الترك ، ١٠,٥ من العرب ، و الأربعة ملايـين الباقيـة مـن اليونـانيين و الأرناؤط (الألبانيين) الأرمن و الأكراد و عناصر أخرى أقل شأناً و عدداً . انظر انطونيـوس ، نفـسه ، هامش ص ١٧٩ .

(35)Cuinet , Vital , La Turquie D ' Asie , Vol 3 , Paris 1892 ,pp.119-148 .

(٣٦) بيانات وزارة الداخلية العثمانية عن انتخابات عام ١٩٠٨م .
(٣٧) محمد سلمان حسن (الدكتور) : التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ٤٢ .
(٣٨) كان تعداد سكان العراق في أواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين حوالـي(٢,٢٥٠,٠٠٠) نسمـة، انظر : Cuinet, Vital, op.cit.p.754
(*) انظر الجدول رقم (١) ، ص ٣٠ .
(٣٩) راجع الخريطة ص ٢٩ .
(٤٠) حزب الاتحاد والترقي كان الحزب الوحيد آنذاك وهو أول حـزب سياسـي فـي الدولة العثمانية و ظل كذلك حتى عام ١٩١٠ م . انظر: محمد حرب، نفسه ، ص ٥٦ .
(٤١) الدستور ، نفسه ، ص ٨٥ .
(٤٢) ساطع الحصري : محاضرات في نشؤ القومية ، مطبعة الرسالة ، مصر ، ١٩٥١م ، ص ١٨١ .
(٤٣) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ٢١٠ .
(٤٤) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٠٩ .
(٤٥) سليمان فيضي هو مؤلف كتاب " في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي" ، من إصـدارات شركـة التجـارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٢ م .
(*) انظر الجدول رقم (٢) ، ص ٣٣ .
(٤٦) أنطونيوس ، نفسه ، ص ١٠٤؛ و انظر كذلك : توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٠٨ .
(٤٧) المؤيد ، العدد ٥٨٧٥ بتاريخ ١٩٠٩/٩/٢٢م ؛ توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ١٠٨-١٠٩ .
(٤٨) نفسه ، ص ١٦٩ .
(٤٩) أحمد رضا كان يعمل مديراً للمعارف في بروسا ، و صاحب جريدة " مشورت " التي أصدرها فـي باريـس، ومؤسس جمعية الاتحاد و الترقي . انظر: فاروق عثمان أباظة : نفسه، ص ١٨٤ .
(٥٠) توفيق علي برو : نفسه ، ص ١٢٨ .
(٥١) لوريمر ، نفسه ، ج ٦ ، ص ٣٤٠١ .
(٥٢) نفسه ، ج ٤ ، ٢٢١٥ .

(53) F.O.406 / 18 / Part VI . Inclosure . I in No2.p.2 .Consul Crow to Sir N.O'Conor , Bussorah , December 17 , 1903 , (No.85) .

(٥٤) عبد القادر باش أعيان العباسي : البصرة في أدوارها التاريخية ، مطبعة دار البصري ، بغداد، ١٩٦١م، ص ٥٨.
(٥٥) عبد الكريم محمود غرايبة : مقدمة تاريخ العـرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨م ، ج١ ، مطبعـة جامعـة دمشـق، ١٩٦٠م،ص ٢٢٥.

(٥٦) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس (دكتور): تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين ١٨٧٢- ١٩٠٨ م ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ،١٩٩٣م ، ص ص ٨٥-١٠٠.
(٥٧) نفسه ، ص ص ٩٧،٣٧٤.
(٥٨) عباس العزاوي ، نفسه ، ص ٥٨.
(*) الأمراء الخواجيون : آخر أسر الأشراف السليمانيين الذين حكموا المخلاف السليماني ، و كانت بداية ظهور إماراتهم في النصف الأول من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي على يد الأمير عيسى بن حسن ابن عيسى بن أبي القاسم بن أحمد بن علي الخواجي حيث آلت أليهم الرئاسة في وادي صبيا بعد الأمراء الذروات ، و كانت قاعدة إماراتهم مدينة صبيا التي اختطها الأمير دريب بن مهارش الخواجي عام ٩٥٨هـ، و قد احتفظ آل الخواجي بزعامة صبيا حتى تمكن الشريف محمد بن أحمد الخيراتي من إخضاعهم لنفوذه في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي . انظر : علي بن حسن بن علي الصميلي: العلاقة بين أمراء أبي عريش و أمراء عسير في القرن الثالث عشر الهجري (١٢١٧-١٢٦٤ هـ / ١٨٠٢ - ١٨٤٧ م) ، جدة ، ١٤١٩هـ ، ص ص ٤٣ - ٤٥ ؛ محمد بن أحمد العقيلي : المخلاف السليماني ، ج ١، ط ٢ ، دار اليمامة للنشر ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م ، ص ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٣٠٠ .
(**) المخلاف السليماني : يُنسب المخلاف السليماني إلى " سليمان بن طرف الحكمي " من آل عبد المجيد الحكميين الذين حكموا قبيلة " حكم " و الذي لم يكتف برئاستها بل دفعه طموحه — في أثناء انحلال الدولة الزيادية — فوسع منطقة حكمه حيث وحد بلاد " حكم " و " مخلاف " و " عثر " و جعل منها مخلافاً موحداً نسبة إليه و هو
" المخلاف السليماني " و يشمل المناطق الواقعة من الشرجة جنوباً بالقرب من الحدود اليمنية إلى حلي بن يعقوب شمالاً و قد امتدت فترة حكمه عشرين عاماً من عام ٣٧٣ — ٣٩٣ هـ و اتخذ من عثر عاصمة لحكمه و ضرب اسمه على السكة و خطب له على منابر المخلاف ، و يطلق على المخلاف السليماني حالياً منطقة جازان و اشهر الأسر التي حكمته أسرة الأشراف السليمانيين و أسرة الأشراف آل خيرات و آخر أسرةحكمتها قبل دخولها تحت طاعة الدولة السعودية الثالثة هي أسرة السادة الأدارسة . انظر : عبد الله محمد أبو داهش : أهل تهامة المخلاف السليماني و حلي بن يعقوب و أحوازهما في القرون الإسلامية الوسيطة (٤٠٠ - ١٢٠٠هـ / ١٠٠٩ - ١٧٨٥ م) ، ط ١ ، العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م ، ص ٩٤ ؛ محمد بن أحمد العقيلي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٨٣.
(٥٩) فاروق عثمان أباظة ، نفسه ، ص ص ٢١٠-٢٢٠.
(٦٠) زميلي أحمد شريف الخواجي هما : منصور الصعدي مبعوثاً عن أبي عريش ، و علي سويدي الأنصاري مبعوثاً عن جيزان . انظر : فاروق عثمان أباظة ، نفسه ، ص ٢١٠ .
(٦١) محمد بن أحمد عيسى العقيلي : من تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ج ٢ ، مطابع الرياض ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م ، ص ٧٤ .
(٦٢) فاروق عثمان أباظة ، نفسه ، ص ٢١٠ .
(٦٣) نفسه ، ص ص ٢١٠- ٢١١ .
(٦٤) جميل موسى رضا : الإدارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م ، رسالة دكتوراة ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ص ١٥١، ٣٨٥.
(٦٥) نجدة فتحي صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ط١، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩م ، ص ٥٨ ؛ و انظر كذلك : يعقوب يوسف كوريه : يهود العراق : تاريخهم و أحوالهم و هجرتهم ، ط ١ ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ١٩٩٨م ، ص ص ٨٩-٩١ .
(٦٦) جميل موسى رضا ، نفسه ، ص ١٥١.
(٦٧) يوسف رزق الله غنيمة : نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، ط١ ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٢هـ /١٩٢٤م ، ص ١٨٠؛ و انظر كذلك : نجدة فتحي صفوت ، نفسه ، ص ٥٨ . و بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق شغل ساسون حسقيل منصب وزارة المالية خمس مرات . يعقوب يوسف كوريه ، نفسه ، ص ٩١.
(*) يعقوب يوسف كوريه ، نفسه ، ص ص ٩٠-٩١ .
(٦٨) المؤيد ، العدد ٥٨٧٥ بتاريخ ١٩٠٩/٩/٢٢م ؛ و انظر كذلك : توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٥٣.
(69) Batatu, Hanna , The Old Social Classes and The Revolutionary Movement of Iraq New Jercy , 1978,p.22.
(٧٠) انطونيوس ، نفسه ، ص ٢٠٥.
(٧١) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة : ماض النجف وحاضرة ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٣٥٣هـ ، ص ٢٠٤.

(٧٢) لوريمر ، نفسه ، ج٤ ، ص ٢٢٨٦.
(٧٣) انطونيوس ، نفسه ، ص ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٧٤) كان عبد الله الأبن الأوسط للشريف حسين ، وأشهر أبنائه الثلاثة و أكثرهم طموحاً ، بينما أخيه الأكبر"علي" خجولاً و ليس له طموحاً سياسياً ، بينما أخيه الأصغر "فيصل" فكان يبحث عن المجد في البطولة العسكرية . انظر : انطونيوس ، نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٧٥) نفسه ، ص ٢٠٥ .
(٧٦) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، نفسه ، ص ٢٠٤ .
(٧٧) لوريمر ، نفسه ، ج٤ ، ص ٢٢٨٦ .
(٧٨) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ص ٢١١ ، ٢١٥ .
(٧٩) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٥٠ .
(٨٠) نفسه ، ص ٢٦٢ .
(٨١) نفس المرجع و المكان .
(٨٢) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ص ٢١١، ٢١٥ .
(٨٣) عبد الحميد الرشودي : الرصافي حياته و أثاره و شعره ،دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ م ، ص ص ١٢٦،١٢٥،٢٥ .
(٨٤) أصدر بطرس البستاني ستة أجزاء من دائرة المعارف حتى وفاته عام ١٨٨٣ م ، و بعد وفاته أتم هذه الموسوعة سليمان البستاني ، و أصدر خمسة أجزاء أخرى ، لكي تظهر هذه الموسوعة (دائرة المعارف) في أحد عشر جزءاً. انظر : أنطونيوس ، نفسه ، ص ١٤٤ .
(٨٥) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٧٧ .
(٨٦) نفسه ، ص ١٤٨ .
(٨٧) المؤيد ، العدد :٥٨٧٥ بتاريخ ١٩٠٩/٩/٢٢ م .
(٨٨) داود سلوم (دكتور) : أثر الفكر الغربي في الشاعر جميل صدقي الزهاوي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٤، ص ص ٢٦- ٣٨ .
(٨٩) عباس ياسر الزيدي : تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦ م ، رسالة دكتوراه ،آداب عين شمس، ١٩٧٥ م ، ص ٦٧ .
(٩٠) نفسه ، ص ص ٧٦ ، ٨٩، ٩٠ .
(٩١) داود سلوم ، نفسه ، ص ص ٢٦-٣٨ .
(٩٢) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ص ٢١٢ ، ٢١٥ .
(٩٣) عبد الحميد الرشودي ، نفسه ، ص ٢٢ .
(٩٤) نفسه ، ص ٢٥ .
(٩٥) نفسه ، ص ٢١ .
(٩٦) نفسه ، ص ص ١٢٥ ، ١٢٧ .
(٩٧) عباس ياسر الزيدي ، نفسه ، ص ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٩٨) عبد الحميد الرشودي ، نفسه ، ص ٢٥ .
(٩٩) نفس المرجع و المكان .
(١٠٠) مجلة المقتطف ،المجلد ٣٣ ، أكتوبر ١٩٠٨ م ، ص ٨١٣ ؛ انظر كذلك : ساطع الحصري ، البلادالعربية والدولة العثمانية ، ص ص ٩٥ – ٩٦ .
(١٠١) لوتسكي ، فلاديمير بور يسوفيتش : تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفةالبستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١م ، ص ٣٩٧ .
(١٠٢) محمد يوسف خليل : العراق فيما بين ١٩١٤ – ١٩٢١ م ، دراسة في تطوره السياسي ، رسالة دكتوراه، آداب القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٥ .
(١٠٣) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .
(١٠٤) حسين هادي الشلاه : طالب النقيب و دوره في تاريخ العراق الحديث ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ، ١٩٧٠ م ، ص ١١٥ .
(١٠٥) نفسه ، ص ١١٦ .
(١٠٦) عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،معهد الدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٠، ص٦٢ .
(١٠٧) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٧٦ .
(١٠٨) عباس العزاوي ، نفسه ، ص ١٦٢ .
(١٠٩) المقطم ، العدد: ٥٩٣٦ بتاريخ ١٩٠٨/٩/٢٣ م .
(١١٠) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ٧٧ ، ٨٣ .

(١١١) سليمان فيضي ، نفسه ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .
(١١٢) تاج السر أحمد حران (دكتور): تطور الفكر العربي خلال العلاقات العربية التركية في الفترة ١٩٠٨ – ١٩١٤ م ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، بغداد ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٤٠ .
(١١٣) نفسه ، ص ٤٠ .
(١١٤) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٢٦ .
(١١٥) عباس العزاوي ، نفسه ، ص ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
(١١٦) نفسه ، ص ص ١٧٣، ٢٢٢ – ٢٢٣ .
(١١٧) نفسه ، ص ص ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ .
(١١٨) الأهرام ، العدد :٩٥٨١ بتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩٠٩ م .
(١١٩) الدستور ، نفسه ، المادة (٥٧) .
(١٢٠) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٥٢ .
(١٢١) المقصود بالشتات أنه لم تكن تجمع بينهم وحدة إقليم واحد .
(١٢٢) الهلال ، مجلد ٥ بتاريخ ١ / ٢ /١٩٠٩ م؛ و انظر كذلك : تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ٤٠ .
(١٢٣) نفسه ، ص ٤٠ .
(١٢٤) المقطم ، العدد ٦٠٤١ بتاريخ ١١ / ٢ /١٩٠٩ م .
(١٢٥) تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ٤٢ .
(١٢٦) حسين جاهد كان يشغل حينذاك منصب نائب رئيس مجلس المبعوثان .
(١٢٧) طنين ، العدد: ١٩١ بتاريخ ١١/٢ / ١٩٠٩ م ، افتتاحية العدد بعنوان (الحزب العربي) نقلاً عن : تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ص ٤٢ ، ٤٣ .
(١٢٨) كانت جمعية الاتحاد و الترقي قد نجحت في اجتذاب أربعين من النواب العرب و ضمتهم إلى صفوفها رسمياً حتى يكون لها الأكثرية في مجلس المبعوثان . انظر : توفيق علي برو، نفسه، ص ص ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٧.
(١٢٩) تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ص ٤٢ ، ٤٣ .
(١٣٠) المقطم ، العدد: ٦٢٨٠ بتاريخ ٢٢ / ١١ /١٩٠٩ م . و العدد : ٦٢٩٥ بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٠٩ م ؛ وانظر كذلك: الدستور ، نفسه ، المادة (١ ، ١٧) .
(١٣١) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ١١٠ ، ١١٧ .
(١٣٢) تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ص ٤٣ ، ٤٤ .
(١٣٣) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، الجلسة رقم (١٤) بتاريخ ١٣/١١/١٩٠٩ م ؛ انظر : سليمان فيضي ، نفسه ، ص ص ١٦٥ ، ١٧٢ . فقد كان شفيق بك المؤيد العظم هو المرشح الوحيد الذي فاز دون سند الجمعية في سوريا . الأهرام، العدد: ٩٣٣٢بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٠٨ م ؛ المقطم ، العدد :٥٩٣٩ بتاريخ ٨ / ١٠/ ١٩٠٨م.
(١٣٤) تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ٤٠ .
(١٣٥) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٧٣ .
(١٣٦) كانت أول وزارة تتألف بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨ م ولم يكن بها سوى وزير واحد من الاتحاديين ، لمزيد من التفاصيل عن وزارة كامل باشا ، انظر : توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص١١٧ – ١٢١ .
(١٣٧) مجلة المقتبس ، عدد ١ بتاريخ ١٧/١/١٩٠٨ م ، عدد ٩ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٠٨ م ؛ و انظر كذلك : تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص ٤٠ .
(١٣٨) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١١٦ .
(١٣٩) عبد العزيز نوار (دكتور) : تاريخ العرب الحديث ، ج ١ ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة،١٩٨٣ م ، ص ٣٩٠.
(١٤٠) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس"المبعوثان" الجلسة رقم (١) ، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٠٨ م ، نقلاً عن : سليمان فيضي ، نفسه ، ص ص ١٥٦– ١٦٢ .
(١٤١) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ص ١١٤ – ١١٥ .
(١٤٢) تاج السر أحمد حران ، نفسه ، ص٤١ .
(١٤٣) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٦٩ .
(١٤٤) تاج السر احمد حران ، نفسه ، ص ص ٤١ ، ٤٢ .
(١٤٥) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٧٦ .
(١٤٦) تنص المادة (١٠٠) على أنه : " لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون خاص " . انظر : الدستور ، نفسه ، ص ٨٣ .
(١٤٧) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٨٠ .
(١٤٨) المؤيد ، العدد : ٥٩٤٧ بتاريخ ٢١/ ١٢ / ١٩٠٩ م .

(١٤٩) المنار ، مجلد ١٢ ، يناير ١٩١٠ م ، ص ٩١٧ .
(١٥٠) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١١٧-١٢١ .
(١٥١) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس" المبعوثان" ملف قضية لينش ، الجلستان ١٣ ، ١٤ بتاريخ ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٠٩ م ، انظر : سليمان فيضي ، نفسه ، ص ١١٠ ؛ و انظر كذلك : الأهرام ، العدد :٩٦٥٩ بتاريخ ٢٠/ ١٢ /١٩٠٩ م .

(152) Davison , op.cit , p . 35 .

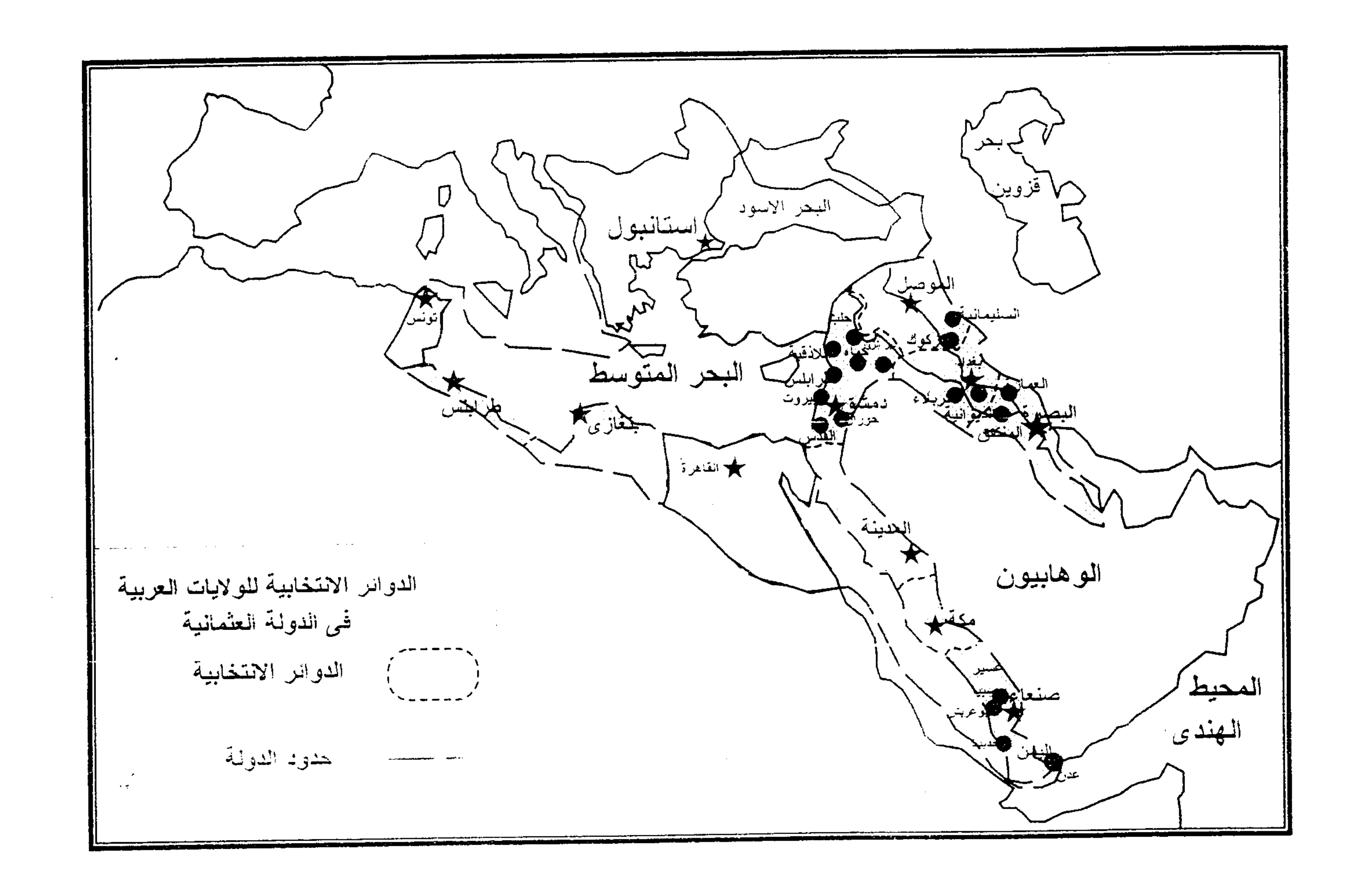
(١٥٣) فاروق عثمان أباظة ، نفسه ، ص ٢٢٢ .
(١٥٤) نفس المرجع و المكان .
(١٥٥) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث " اليمن و الإمام يحيى ١٩٠٤ – ١٩٤٨ م " ، ط ١ ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م ، ص ٨٩ .
(١٥٦) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس"المبعوثان"، ملف اليمن ، الجلسة رقم (١٠) بتاريخ ١٩٠٩/٧/٩ م ، انظر : سليمان فيضي ، نفسه ، ص ص ١٤٢ – ١٤٤ .
(١٥٧) فاروق عثمان أباظة ، نفسه ، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .
(١٥٨) نفسه ، ص ٢٢٧ .
(١٥٩) المؤيد ، العدد :٥٨٤٣ بتاريخ ١٩٠٩/٨/١٥ م .
(١٦٠) الأهرام ، العدد: ٩٥٦٠ بتاريخ ١٩٠٩/٨/٢٦ م .
(١٦١) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ١٥١ .
(١٦٢) المؤيد ، العدد ٦٠٣٧ بتاريخ ١٩١٠/٤/١٣ م .

(163) Zeine , L: op.cit , p p . 101 – 104 .
(164) Ibid

(١٦٥) محاضر الجلسات الرسمية لمجلس" المبعوثان "، الجلسة رقم ٤٥ بتاريخ فبراير ١٩١٠ م .
(١٦٦) الأهرام ، العدد ٩٦٧٣ بتاريخ ١٩١٠/١/١٠ م .
(١٦٧) المؤيد ، العدد ٦٠٣٧ بتاريخ ١٩١٠/٤/١٣ م من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثي اليمن إلى المسؤلين و قد حملت اللائحة توقيع المبعوثين : أحمد محمد الجناني ، أحمد الكبشي ، حسن بن علي عبد القادر ، و هؤلاء الثلاثة نواباً عن صنعاء ، أما محمود نديم فكان مبعوثاً عن الحديدة .
(١٦٨) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٢٣٤ .
(١٦٩) المؤيد ، العدد: ٦٠٣٨ بتاريخ ١٩١٠/٤/١٤ م .
(١٧٠) أنطونيوس ، نفسه ، ص ص٢١٢، ٢١٥ .
(١٧١) المؤيد ، العدد:٦٢٩٠ بتاريخ ١٩١١/٢/١٤ م .
(١٧٢) المؤيد ، العدد: ٦٢٠٢ بتاريخ ١٩١١/٢/٢٨ م .
(١٧٣) اللواء سامي الفاروقي باشا هو عربي من أهل العراق كلفته الدولة العثمانية القيام بقيادة هذه الحملة باعتباره قائداً عربياً تطمئن نفوس العرب إليه . انظر : الأهرام ، العدد : ٩٨٤٣ بتاريخ ١٩١٠/٨/١١م.
(١٧٤) نفسه ، المصدر و المكان .
(١٧٥) بلغ عدد الأسلحة التي تم جمعها حوالي عشرة آلاف بندقية . انظر : الأهرام ، العدد : ٩٩٤١ بتاريخ ١٩١٠/١١/٢٤ م .
(١٧٦) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس" المبعوثان" ، ملف حوران ، الجلسة رقم (٤٨) بتاريخ ١٩١٢/١/٩ م ؛ و انظر : الأهرام ، العدد : ١٠٢٩٢ بتاريخ ١٩١٢/١/١٠ م .
(١٧٧) نفسه ، المصدر و المكان .
(١٧٨) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس "المبعوثان "، ملف حوران ، الجلسة رقم (٤٩) بتاريخ ١٩١٢/١/١٠ م.
(١٧٩) الأهرام ، العدد : ٩٩٨٥ بتاريخ ١٩١١/١/١٨ م .
(١٨٠) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس" المبعوثان" ، ملف حوران ، الجلسة رقم (٤٩) بتاريخ ١٩١٢/١/١٠ م.
(١٨١) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ٢٠٢.
(١٨٢) من أبرز هؤلاء النواب النائب العراقي الشاعر جميل صدقي الزهاوي .
(١٨٣) فيصل محمد الأرحيم ، نفسه ، ص ٢١٦ .
(١٨٤) استخلصت تلك المطالب من محاضر الجلسات الرسمية لمجلس "المبعوثان" . انظر : سليمان فيضي : نفسه، ص ١٥٦ – ١٦٢ .
(١٨٥) النائب العراقي عبد الوهاب القرطاس مبعوث البصرة في مجلس "المبعوثان " .
(١٨٦) المقطم ، العدد : ٦٧٣٧ بتاريخ ٢٧ مايو ١٩١١ م .
(١٨٧) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس" المبعوثان" ، ملف القضية العربية ، الجلسة رقم (٤٨) بتاريخ ١٢ صفر ١٣٢٩ هـ / مارس ١٩١١ م .

(١٨٨) نفسه ، و انظر كذلك : المؤيد ، العدد : ٦٣٣٤ بتاريخ ١٩١١/٤/٨ م .
(١٨٩) توفيق علي برو ، نفسه ، ص ٢٨٦ .
(١٩٠) سليمان فيضي ، نفسه ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .
(١٩١) نفسه ، المصدر و المكان .
(١٩٢) مجلة لغة العرب ، ج ٧ ، أكتوبر ١٩١٢ م ، ص ٢٧٨ .
(١٩٣) نفسه ، المصدر و المكان .
(١٩٤) سليمان فيضي ، نفسه ، ص ١٠٢ .
(١٩٥) جميل موسى رضا ، نفسه ، ص ٢٦٥ .

* * *


الدوائر الانتخابية للولايات العربية
فى الدولة العثمانية
الدوائر الانتخابية
حدود الدولة
البحر المتوسط
البحر الاسود
استانبول
بحر
قزوين
تونس
طرابلس
بنغازى
القاهرة
الموصل
السليمانية
اللاذقية
دمشق
بيروت
القدس
البصرة
المدينة
مكة
صنعاء
عدن
الوهابيون
المحيط
الهندى

جدول رقم (١)
قائمة بأسماء النواب العرب في مجلس المبعوثان
في دورته الأولى ١٩٠٨ م (*)

م	الاسم	المهنة أو الوظيفة	الانتماء الحزبي	الولاية التي يمثلها	تاريخ المبعوثية
١	أحمد باشا الزهير		معارض	البصرة	١٩٠٨م
٢	أحمد شراعي	رئيس بلدية الحديدة	اتحادي	الحديدة	١٩٠٨ م
٣	أحمد شريف الخواجي	تاجر	اتحادي	صبيا	١٩٠٨م
٤	أحمد الكبشي			صنعاء	١٩٠٨ م
٥	أحمد محمد الجناني			صنعاء	١٩٠٨ م
٦	أحمد المقحفي			صنعاء	١٩٠٨ م
٧	أمين أرسلان (الأمير)	صحفي	معارض	اللاذقية	١٩٠٨ م
٨	بدران أفندي			بيروت	١٩٠٨ م
٩	توفيق المجالي		اتحادي	الكرك	١٩٠٨ م
١٠	حسن بن علي عبد القادر			صنعاء	١٩٠٨ م
١١	خليل أفندي غانم		معارض	بيروت	١٩٠٨ م
١٢	داود يوسفاني	صحفي	اتحادي	الموصل الموصل	١٩٠٨ م ١٩١٤ م
١٣	رشدي بك الشمعة		حزب الحرية والائتلاف	دمشق	١٩٠٨ م
١٤	رضا بك الصلح	صحفي	اتحادي	بيروت	١٩٠٨م
١٥	ساسون أفندي حسقيل	مدير الشئون الأجنبية	اتحادي	بغداد بغداد بغداد	١٩٠٨ م ١٩١٢ م ١٩١٤ م
١٦	سعد الدين أفندي الخليل		اتحادي	حوران	١٩٠٨ م
١٧	سعيد بك الحسيني	صحفي	اتحادي	القدس	١٩٠٨م
١٨	سليم أفندي البستاني	أديب(نائب الرئيس)	اتحادي	بيروت	١٩٠٨م
١٩	شاكر الحسيني			طرابلس الشام	١٩٠٨م
٢٠	شفيق بك المؤيد العظم	صحفي	حزب الحرية والائتلاف	دمشق	١٩٠٨م
٢١	شكري بك العسلي	قائمقام	حزب الحرية والائتلاف	دمشق	١٩٠٨م

(*) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ؛ سليمان فيضي ، نفسه ، صفحات متعددة ؛ توفيق علي برو ، نفسه ، صفحات متعددة .

م	الاسم	المهنة	الانتماء الحزبي	الولاية التي يمثلها	تاريخ المبعوثية
٢٢	شكري غانم			بيروت	١٩٠٨م
٢٣	صالح باشا آل النفطجي	متصرف الحلة	اتحادي	كركوك	١٩٠٨م
٢٤	طالب الرفاعي النقيب (السيد)	مفتي المسلمين في البصرة	معارض	البصرة البصرة البصرة	١٩٠٨م ١٩١٢م ١٩١٤م
٢٥	طاهر أفندي رجب		معارض	اليمن	١٩٠٨م
٢٦	عبد الحميد الزهراوي		حزب اللامركزية	حماه	١٩٠٨م
٢٧	عبد الرحمن بك اليوسف			دمشق	١٩٠٨م
٢٨	عبد القادر أفندي الهاشمي			المدينة المنورة	١٩٠٨م
٢٩	عبد المحسن السعدون		اتحادي	العمارة المنتفق المنتفق	١٩٠٨م ١٩١٢م ١٩١٤م
٣٠	عبد المجيد الشاوي		اتحادي	العمارة المنتفق	١٩٠٨م ١٩١٢م
٣١	علي الحلال (الشيخ)		اتحادي	صنعاء	١٩٠٨م
٣٢	علي المطاوع (الشيخ)		اتحادي	صنعاء	١٩٠٨م
٣٣	علي بن حسن		اتحادي	عسير	١٩٠٨م
٣٤	علي بن حسين		اتحادي	اليمن	١٩٠٨م
٣٥	علي بن مصطفى قيردار (الحاج)		اتحادي	كركوك	١٩٠٨م
٣٦	علي سويدي الانصاري		اتحادي	جيزان	١٩٠٨م
٣٧	علي علاء الدين الألوسي (الحاج)	عضو المجلس الإداري لبغداد		بغداد	١٩٠٨م
٣٨	فارس الخوري			دمشق	١٩٠٨م
٣٩	فرهاد بك		حزب الأهالي	طرابلس الغرب	١٩٠٨م
٤٠	كامل الأسعد			بيروت	١٩٠٨م
٤١	محمد المعجقي		اتحادي	اليمن	١٩٠٨م
٤٢	محمد بك العجلان			دمشق	١٩٠٨م
٤٣	محمد عبد الرحمن أفندي		اتحادي	اليمن	١٩٠٨م
٤٤	محمد عبد الله		معارض	اليمن	١٩٠٨م
٤٥	محمد علي حافظ		اتحادي	الموصل العمارة	١٩٠٨م ١٩١٢م

م	الاسم	المهنة	الانتماء الحزبي	الولاية التي يمثلها	تاريخ المبعوثية
٤٦	مصطفى نور الدين آل الواعظ (السيد)	..	اتحادي	الديوانية	١٩٠٨م
٤٧	منصور الصعدي		اتحادي	أبي عريش	١٩٠٨م
٤٨	نافع باشا الجابري		حزب الحرية والائتلاف	حلب	١٩٠٨م
٤٩	يوسف بك شتوان		معارض	بنغازي	١٩٠٨م
٥٠	يوسف ضيا بك الخالدي		معارض	القدس	١٩٠٨م

جدول رقم (٢)

النواب ال١٥ الأتراك الذين مثلوا دوائر عربية في مجلس المبعوثان في دورته الأولى ١٩٠٨ م (*)

م	الاسم	القومية	المهنة	الانتماء الحزبي	الولاية التي مثلها
١	إسماعيل حقي بابان	كردي		اتحادي	بغداد
٢	جامي بك	تركي		اتحادي	طرابلس الغرب
٣	جوري سمنه	تركي		اتحادي	دمشق
٤	حمزة بك	تركي	قائمقام	اتحادي	المنتفق
٥	خضر لطفي	تركي	عضو محكمة	اتحادي	المنتفق
٦	خضير بك	تركي		اتحادي	ديرالزور
٧	رأفت السنوي	تركي		اتحادي	المنتفق
٨	شوكت باشا بن رفعت بك	تركي		اتحادي	الديوانية
٩	فؤاد الجيبه جي	كردي		اتحادي	الديوانية
١٠	فؤاد خلوصي	تركي		اتحادي	طرابلس الشام
١١	مجيد بك	تركي		اتحادي	العمارة
١٢	محمود نديم	تركي		اتحادي	الحديدة
١٣	مصطفى أفندي العنتابلي	تركي		اتحادي	حلب
١٤	ملا سعيد كركوكلي زاده	كردي		اتحادي	السليمانية
١٥	نيقولاكي نوفل	تركي		اتحادي	طرابلس الشام

(*) مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ؛ سليمان فيضي ، نفسه ، صفحات متعـددة ؛ توفيـق علي برو ، نفسه ، صفحات متعددة .

جدول رقم (٣)

الدورة الثانية ١٩١٢ م (*)

م	الاسم	المهنة	الانتماء الحزبي	الولاية التي يمثلها	تاريخ المبعوثية
١	أحمد نديم	رئيس محكمة	اتحادي	البصرة	١٩١٢م
٢	توفيق الخالدي		اتحادي	بغداد بغداد	١٩١٢م ١٩١٤م
٣	جميل صدقي الزهاوي	أديب وصحفي	اتحادي	المنتفق بغداد	١٩١٢م ١٩١٤م
٤	روحي بك الخالدي	نائب الرئيس		القدس	١٩١٢م
٥	عبد الرازق المير			العمارة	١٩١٢م
٦	عبد الله الزهير	صحفي		البصرة	١٩١٢م
٧	عبد الوهاب باشا القرطاس			البصرة البصرة	١٩١٢م ١٩١٤م
٨	فؤاد أفندي الدفتري	مدير شئون الأموال	اتحادي	بغداد	١٩١٢م
٩	قريش أفندي			المنتفق المنتفق	١٩١٢م ١٩١٤م
١٠	محمد علي قيردار			كركوك كركوك	١٩١٢م ١٩١٤م
١١	محي الدين عبد القادر الكيلاني (السيد)	نقيب الأشراف		بغداد	١٩١٢م
١٢	مراد بك آل سليمان بك			بغداد	١٩١٢م
١٣	ناظم نفطجي			كركوك كركوك	١٩١٢م ١٩١٤م
١٤	معروف الرصافي	أديب وشاعر وصحفي	اتحادي	المنتفق المنتفق	١٩١٢م ١٩١٤م
١٥	نوري بك البغدادي	صحفي	اتحادي	كربلاء	١٩١٢م

(*) أضيف نواب الدورة الثانية إلى معظم نواب الدورة الأولى . انظر : مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ؛ سليمان فيضي ، نفسه ، صفحات متعددة ؛ توفيق علي برو ، نفسه ، صفحات متعددة .

جدول رقم (٤)

الدورة الثالثة ١٩١٤ م (*)

م	الاسم	المهنة	الانتماء الحزبي	الولاية التي يمثلها	تاريخ المبعوثية
١	إبراهيم فوزي			الموصل	١٩١٤ م
٢	السيد عبد المهدي			كربلاء	١٩١٤ م
٣	خالد سليمان			الديوانية	١٩١٤ م
٤	سليم علي سلام			بيروت	١٩١٤ م
٥	شكري أفندي			العمارة	١٩١٤ م
٦	صالح السعدي			الموصل	١٩١٤ م
٧	عبد الرزاق النعمة			البصرة	١٩١٤ م
٨	عبد الكريم السعدون			المنتفق	١٩١٤ م
٩	عبد الله بن الحسين (الامير)			مكة	١٩١٤ م
١٠	عبد الله صائب			البصرة	١٩١٤ م
١١	فارس الخوري			دمشق	١٩١٤ م
١٢	فوزي بك			كربلاء	١٩١٤ م
١٣	عيسى روحي (الحاج)			البصرة	١٩١٤ م
١٤	محمد علي فاضل			الموصل	١٩١٤ م
١٥	مراد سليمان			بغداد	١٩١٤ م

(*) أضيف هؤلاء النواب إلى معظم نواب الدورة الأولى و نواب الدورة الثانية حسب ما هو محدد بتاريخ المبعوثية في كل دورة كما هو موضح بالجدول . انظر : مضابط الجلسات الرسمية لمجلس " المبعوثان " ؛ سليمان فيضي ، نفسه ، صفحات متعددة ، توفيق علي برو ، نفسه ، صفحات متعددة .

المصادر و المراجع

١ – المصادر

==========

أ – المصادر باللغة العربية :

١ – الوثائق العثمانية المنشورة باللغة العربية :

- الدستور ، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمه الله نوفل ، مراجعة و تدقيق خليل أفندي الخوري ، المجلد الأول ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٣٠١ هـ .
- بيانات وزارة الداخلية العثمانية عن انتخابات عام ١٩٠٨ م .

٢ – مضابط مجلس المبعوثان :

- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، ملف طعون الانتخابات ، الجلسة رقم (١) بتاريخ ١٩٠٨/١٢/١٧ م .
- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، ملف اليمن ، الجلسة رقم (١٠) بتاريخ ١٩٠٩/٧/٩ م .
- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، الجلسة رقم (١٤) بتاريخ ١٩٠٩/١١/١٣ م .
- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، ملف قضية لينش ، الجلستان(١٣ ، ١٤) بتاريخ ١٢،١٣ ديسمبر ١٩٠٩ م .
- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، ملف القضية العربية ، جلسة رقم (٤٨) بتاريخ مارس ١٩١١ م .
- مضابط الجلسات الرسمية لمجلس المبعوثان ، ملف حوران ، الجلسة رقم (٦٤) بتاريخ ١٩١٢/١/٩ م .

٣ – الوثائق المعربة :

- لوريمر ، ج . ج : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ج ٦ ، قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، (د . ت) .

٤– المذكرات الشخصية :

- سليمان فيضي : في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي ، إصدار شركة التجارة و الطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٢ م .
- مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة و تقديم وتحقيق و تعليق محمد حرب عبد الحميد (الدكتور) ، ط ٣ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

٥ – الدوريات :

أ – الجرائد :

- الأهرام ، العدد : ٩٣٣٢ بتاريخ ١٩٠٨/١١/٢٠ م ؛ العدد : ٩٥٦٠ بتاريخ ١٩٠٩/٨/٢٦م؛العدد: ٩٥٨١ بتاريخ ١٩٠٩/٩/٢٠ م ؛ العدد : ٩٦٥٩بتاريخ ١٩٠٩/١٢/٢٠م ؛ العدد : ٩٨٤٣ بتاريخ ١٩١٠/٨/١١ م ؛ العدد : ٩٩٤١ بتاريخ ١٩١٠/١١/٢٤ م ؛العدد: ٩٩٨٥ بتاريخ ١٩١١/١/١٨ م ؛ العدد : ١٠٢٩٢ بتاريخ ١٩١٢/١/١٠ م .
- المقطم ، العدد : ٥٩٣٦ بتاريخ ١٩٠٨/٩/٢٣ م؛ العدد : ٥٩٣٩ بتاريخ ١٩٠٨/١٠/٨ ؛ العدد : ٦٠٤١ بتاريخ ١٩٠٩/٢/١١ م ؛ العدد : ٦٢٨٠ بتاريخ ١٩٠٩/١١/٢٢ م ؛

العدد : ٦٢٩٥ بتاريخ ١٩٠٩/١٢/٢ م ؛ العدد : ٦٧٣٧ بتاريخ ١٩١١/٥/٢٧ م .
- المؤيد ، العدد : ٥٨٤٣ بتاريخ ١٩٠٩/٨/١٥ م ؛ العدد :٥٨٧٥ بتاريخ ١٩٠٩/٩/٢٢ م؛ العدد : ٥٩٤٧ بتاريخ ١٩٠٩/١٢/٢١ م ؛ العدد : ٦٣٣٤ بتاريخ ١٩١١/٤/٨ م .

ب – المجلات :

- المقتبس ، العدد: ١ بتاريخ ١٩٠٨/١/١٧ م ؛ العدد: ٩ بتاريخ ١٩٠٨/١٢/٢٦ م .
- المقتطف ، المجلد ٣٣ ، أكتوبر ١٩٠٨ م .
- المنار ، مجلد ١٢ ، يناير ١٩١٠ م .
- الهلال ، مجلد ٥ بتاريخ ١٩٠٩/٢/١ م .
- لغة العرب ، ج ٧ ، أكتوبر ١٩١٢ م .

ب – المصادر الأجنبية :

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

F. O. 406/18/Part VI . Inclosure .1 In No. 2 . P. 2 . Consul Crow to Sir N . O'Conor , Bussorah , December 17 , 1903 , (NO.85) .

٢ – المراجع

١ – الرسائل الجامعية غير المنشورة :

- أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس : تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين ١٨٧٢ – ١٩٠٨ م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ م .
- جميل موسى رضا : الإدارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ م ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- حسين هادي الشلاه : طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ م .
- عباس ياسر الزيدي : تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦ م ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ م .
- فيصل محمد الأرحيم : تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤ م ، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ م .
- محمد يوسف خليل : العراق فيما بين ١٩١٤-١٩٢١ م دارسة في تطوره السياسي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ م .

٢ – المراجع العربية :

- السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث " اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ – ١٩٤٨ م"، ط ١ ، معهد البحوث و الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- تاج السر أحمد حران (دكتور) : تطور الفكر العربي خلال العلاقات العربية التركية في الفترة ١٩٠٨ – ١٩١٤ م ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، بغداد ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- توفيق علي برو : العرب و الترك في العهد الدستوري العثماني ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- جعفر الشيخ باقر آل محبوبة : ماضي النجف و حاضرها ، مطبعة العرفان ، صيدا، ١٣٥٣هـ .
- داود سلوم (دكتور) : أثر الفكر الغربي في الشاعر جميل صدقي الزهاوي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- ساطع الحصري : محاضرات في نشؤ القومية ، مطبعة الرسالة ، مصر ، ١٩٥١ م.
- ---------- : البلاد العربية و الدولة العثمانية ، معهد و البحوث و الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .
- عباس العزاوي : العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، بغداد ، ١٩٥٦ م .
- عبد الحميد الرشودي : الرصافي حياته و أثاره و شعره ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨ م .
- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- عبد العزيز نوار (دكتور) : تاريخ العرب الحديث ، ج ١ ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ،١٩٨٣ م .
- عبد القادر باش عيان العباسي : البصرة في أدوارها التاريخية ، مطبعة دار البصري ، بغداد،١٩٦١ م .
- عبد الكريم محمود غرايبة : مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨ م ، ج ١ ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠ م .
- عبد الله محمد أبو داهش : أهل تهامه المخلاف السليماني و حلي بن يعقوب و أحوازهما في القرون الإسلامية الوسيطة(٤٠٠- ١٢٠٠هـ / ١٠٠٩- ١٧٨٥ م) ، ط ١ ، العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٠/١٩٩٩ م ، ص ٩٤؛ محمد بن أحمد العقيلي : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٨٣ .
- علي بن حسن بن علي الصميلي : العلاقة بين امراء أبي عريش و أمراء عسير في القرن الثالث عشر الهجري (١٢١٧ - ١٢٦٤هـ / ١٨٠٢ - ١٨٤٧ م) ، جدة ، ١٤١٩ هـ ، ص ص ٤٣ - ٤٥ .
- فاروق عثمان أباظة (دكتور) : الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .
- محمد بن أحمد عيسى العقيلي : المخلاف السليماني ، ج ١ ، ط ٢ ، دار اليمامة للنشر ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ص ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ٣٠٠.
- محمد بن أحمد عيسى العقيلي : من تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ،ج ٢ ، مطابع الرياض ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- محمد سلمان حسن (دكتور) : التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٩٦٠م .
- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ، ١٩١٣ م .
- نجدة فتحي صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ط ١ ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
- يعقوب يوسف كوريه : يهود العراق : تارخهم و أحوالهم و هجرتهم ، ط ١ ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ١٩٩٨ م .

- يوسف رزق الله غنيمة : نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، ط ١ ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤ م .

٣ - المراجع المعربة :

- أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، إحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠ م .
- رامزور ، أرنست . أ (دكتور) : تركية الفتاه و ثورة ١٩٠٨ م ، ترحمة صالح أحمد العلي (دكتور) مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠ م .
- سامح ، عزيز : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة عبد السلام أدهم ، ط ١ ، دار لبنان ، بيروت ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- لوتسكي ، فلاديمير بوريسوفيتش : تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ م .

٤- المراجع الأجنبية :

-Batatu , Hanna , The Old Social Classes and The Revolutionary Movement of Iraq , New Jercy , 1978 .
- Cuiret , Vital , La Turquie d'Asie,Tomedeuxieme , Ernest Leroux Editeur , Paris , 1892 .
- Davison , Roderic H . , Reform in the Ottoman Empire 1856 – 1876 , Princeton University Press , New Jersey , 1963 .
- Lewis , Bernard , The Emergence of Modern Turkey , Second Edition , Oxford Univerity Press , London , 1961 .
- Zeine , Zeine N. , Arab – Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism , Beirut , 1958 .

==============